الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للأساتذة - بوسعادة

المجاهد الفريق أحمد قايد صالح

قسم اللغة العربية

Ecole Normale Supérieure

Bou-Saada

Dép. L A



محاضرات في مقياس النحو العربي

المقياس: النحو العربي

المستوى: السنة الأولى متوسط + ثانوي.

الأستاذ: نور الدين لصاق

الرتبة: أستاذ محاضر ب بالمدرسة العليا للأساتذة ببوسعادة

السنة الجامعية : 2026/2025






بسم الله الرحمن الرحيم

محاضرات في النحو العربي

المحاضرة الأولى: الكلام والكلم والكلمة والقول

المحاضرة الثانية: علامات الاسم والفعل والحرف

المحاضرة الثالثة: الإعراب والبناء والمعرب والمبني

المحاضرة الرابعة: المعربُ مِنَ الأسماءِ والأفعال

المحاضرة الخامسة: الأسماءُ الخمسة

المحاضرة السادسة: الْمُثَنَّى وعلامات إعرابه

المحاضرة السابعة: جمعُ المذكرِ السَّالمِ

المحاضرة الثامنة: جمع المؤنث السالم

المحاضرة التاسعة: الممنوعُ مِنَ الصَّرْفِ وعلامات إعرابه

المحاضرة العاشرة: المعرب بالعلامات الفرعية من الأفعال

المحاضرة الحادية عشر: الضَّمِيرُ

المحاضرة الثانية عشر: العَلَمُ

المحاضرة الثالثة عشر: اسمُ الإشَارَةِ

المحاضرة الرابعة عشر: الْمَوْصُولُ

المحاضرة الخامسة عشر: الْمُعَرَّفُ بأدَاةِ التَّعريفِ (أل)

المحاضرة السادسة عشر: المبتدأ والخبر

المحاضرة السابعة عشر: عامل الرفع في المبتدأ والخبر

المحاضرة الثامنة عشر: كان وأخواتها

مقدّمة: يعد النّحو العربي أساسا من الأسس وركيزة من الرّكائز التي يحتاجها متعلّم العربية، فهو علم جليل القدر، عظيم الفائدة، يبحث في أسرار العربيّة ومكامنها، من خلال الإبانة عمّا أُبهم، والإعراب عمّا قد جاء من كلام العرب.

والنّحو هو العلم بأصول يُعرف بها تغيّر أواخر الكلمات العربية بسبب تغيّر العوامل الدّاخلة عليها لفظا أو تقديرا. أو هو "قواعد يعرف بها أحوال أواخر الكلمات العربية التي حصلت بتركيب بعضها ببعض من إعراب وبناء وما يتبعهما".[1]وعلم النّحو ليس كغيره من علوم اللغة، فإذا كان علم الصرف مثلا يبحث في الكلمة حال إفرادها؛ أي في بنية الكلمة، والصوتيات تبحث في مكامن هذه البنى ومخارج الحروف وصفاتها، والبلاغة تبحث في العنصر الجمالي لها، فإنّ النّحو يبحث في الكلمة حال تركيبها، أي بعد إدخالها في جملة، من أجل تبيين الوظيفة الأساسية التي تؤدّيها تلك الكلمة في الجملة، والهدف الأساسي من وراء تعلّم النّحو هو الفهم العام للكلام وما يحمله من معان.

جات هذه المطبوعة الموسومة بـ: محاضرات في النحو العربي موجّهة لطلبة السنة الأولى من التعليم المتوسط والثانوي، من أجل تذليل صعوبات فهم قواعد النحو وأسسه فهما يسمح لهم بتطبيق هذه القواعد، وكان السعي من وراء ذلك هو تبيين الاهمّية التي يحظى بها علم النّحو.

وقد اعتمدنا في عملنا هذا على مجموعة من الكتب كان من أهمّها:

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل.

القواعد الأساسية للغة العربية لأحمد الهاشمي.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام.

---

[1]– أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، د ط، د ت، ص 06.

أمّا من بين الأهداف المسطّرة من وراء هذه المحاضرات:

1- العمل على تنمية قدرات لغوية من خلال تطبيق قواعد النحو العربي.

2- محاولة النّظر في الأخطاء النحوية وتصحيحها.

3- العمل على إثراء الجانب التركيبي من خلال بث جمل بأساليب مختلفة.

4- محاولة تمكين الطلبة من معرفة الأوجه الإعرابية المختلفة.

وفي الأخير نسأل الله عزّ وجلّ أن يعلّمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علّمنا، وأن يزيدنا علما.

وحدة الكلامُ وما يتألَّفُ منه

المحاضرة الأولى

الكلام والكلم والكلمة والقول

1-الكلام: يوجد تعريف للكلام عند النحويين، على خلاف ما هو عند اللغويين:

الكلام في اصطلاح النحويين: هو اللفظ المفيد فائدة يحسُن السكوت عليها، نحو: جاء خالدٌ، ونحو: هذا محمّد قادم، ونحو: قم؛ لأنه مركّب من فعل وفاعل مستتر تقديره (أنت). وهناك تعريف آخر للكلام " هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك. أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر. وتسمى الجملة"[1].

أمّا في اصطلاح اللغويين: فالكلام اسم لكل ما يُتكلَّمُ به مفيداً كان أو غير مفيد، فالمفيد نحو: رأيت عليًّا، وغير المفيد، نحو: إن جاء محمّد، ونحو: لو جاء خالد.

2-تعريف اللفظ: هو جنس يشمل الكلام، والكلمة، والكَلِم. واللفظ هو: الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء أكان مفيداً، نحو: خالد، ورجل، أو غير مفيد (مُهْمَل)، نحو: دَيْزُ مقلوب زيد، وجَرُل[2] واللفظ هو كل ما يُتلفظ به؛ أي ما يخرج من الفم.

---

[1] – أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي ابو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط01، 1993م، ص 23.

[2] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ج1، ط20، 1980م، ص 14.

3-تعريف الكَلِم، ومم يتركب:

الكَلِم: اسم جنس واحده كلمة، ويتركب من ثلاث كلمات فأكثر سواء أفاد، أم لا. فالمفيد، نحو: هذا الطالب مجتهدٌ، وغير المفيد، نحو: إن جاء زيدٌ، والكلم "أخص من الكلام باشتراط التركيب من الثلاث، وأعم منه بعدم اشتراط الفائدة، والكلام عكسه"[1]

4-تركيب الكلام عند النّحويين: أمّا تركيب الكلام فإنّه يكون من كلمتين فأكثر بشرط الإفادة. وهاتان الكلمتان إما اسمان، نحو: محمد مجتهدٌ، وإما فعل واسم، نحو: قام محمّد.

5-صور تأليف الكلام: يتألف الكلام مما يأتي:

1-اسمين. 2-فعل واسم.

3-فعل واسمين. 4-فعل وثلاثة أسماء.

5-فعل وأربعة أسماء. 6-جملتين.[2]

فالاسمان لهما أربع صور هي:

أ-مبتدأ وخبر، نحو: محمد مجتهد.

ب-مبتدأ وفاعل سدّ مَسَدّ الخبر، نحو: أقائم الزيدان؟

ج-مبتدأ ونائب فاعل سدّ مسدّ الخبر، نحو: أمضروب أخواك؟

د-اسم فعل مع فاعله، نحو: هيهات العقيقُ.

---

[1]- مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى، دليل الطالبين لكلام النحويين، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت ،2009 م، ص 14.

[2]- ينظر: ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج01، د ط، د ت، ص 34.

والاسم والفعل لهما صورتان هما:

أ-فعل وفاعل، نحو: جاء زيدٌ.

ب-فعل ونائب فاعل، نحو: ضُرِب زيدٌ.

وللفعل والاسمين صورة واحدة هي: كان وأخواتها، نحو: كان الطالبُ مريضاً.

وللفعل وثلاثة الأسماء صورة واحدة، هي: ظن وأخواتها، نحو: ظنَّ الطالبُ المدرسَ مريضاً.

وللفعل وأربعة الأسماء صورة واحدة، هي: أَعْلَمَ وأخواتها، نحو: أعلم الجنديُّ القائدَ العدوَّ قادماً.[1]

وللجملتين صورتان هما:

أ-جملة الشرط وجوابه، نحو: إن جاء محمد أكرمته.

ب-جملة القسم وجوابه، نحو: أقسمُ بالله لأجتهدَنَّ.[2]

6-تعريف الكلمة: الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، نحو: **محمد**، ورجل، وفرس. وليس منها دَيْزٌ؛ لأنه لا معنى له (مُهمل).

7-أقسام الكلمة: الكلمة ثلاثة أقسام هي: الاسم، والفعل، والحرف:

الاسم: هو ما دلّ على معنًى في نفسه غير مقترن بزمان، نحو: قلم، وكتاب، ومحمّد...

الفعل: ما دلّ على معنى في نفسه واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، نحو: قامَ، يقومُ، قُمْ.

1- ينظر: ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج01، ص 34.

2- ينظر: نفسه، ج01، ص 34.

الحرف: ما لا يدلّ على معنى في نفسه، نحو: إنَّ، ومن، وعن، ولَمْ، وهَلْ، ولا.

8-تعريف القول: قيل أنّ القول يطلق على كل لفظ سواء أفاد، أم لم يفد. وهو بذلك يعمُّ الجميع (أي أنه يشمل الكلمة، والكلام، والكَلِم).

9-معنى الكلمة في اللغة: يمكن أن يطلق على الكلمة في اللغة اسم الكلام، كما في قولنا: (لا إله إلا الله) كلمة الإخلاص، وقولنا ألقى الخطيبُ كلمةً.

10-اسم الجنس: قلنا عن الكلم أنّه اسم جنس، واسم الجنس هو الاسم الموضوع لمعنى قائم في الذهن لصنف معيّن أو جنس من الأجناس؛[1] أو هو " ما علق على شيء وعلى كل من أشبهه. وينقسم إلى اسم عين، واسم معنى. وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة، واسم هو صفة. فالاسم غير الصفة نحو رجل وفرس وعلم وجهل. والصفة نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر" [2].

11-أنواع اسم الجنس: اسم الجنس نوعان:

أ-اسم جنس جمعي: هو ما يُفْرَقُ بينه وبين مفرده بالتاء، أو الياء، نحو: بَقَر وبقرة، وشجر وشجرة؛ وتُرك وتركي، وعَرَب، وعربي.

ب-اسم الجنس الإفرادي: هو ما يَصْدُق على القليل والكثير من جنس واحد، وبلفظ واحد، نحو: ماء، وذَهَب، وزيت، وعَسَل[3].

---

[1]- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، د ط، د ت، ج1، ص 288.

[2]- بو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي ابو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط01، 1993م، ص 23.

[3]- ينظر: ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج01، د ط، د ت، ص 34.

المحاضرة الثانية

علامات الاسم، والفعل، والحرف

1- علاماتُ الاسمِ: للاسم علامات تدلّ عليه، أبرزها:

1-الجرُّ: ويشمل الجر بالحرف، والإضافة، والتبعيّة. وقد اجتمعت في البسملة **((بسم الله الرّحمن الرحيم))** أو كقولك: سلّمت على صديقِ محمّدِ الفاضلِ. فصديق: مجرور بحرف الجرّ على، ومحمّد: مجرور بالإضافة، والفاضل: مجرور بالتبعية؛ لأنه نعت.

2-النِّدَاءُ: نحو: يا محمّد، يا رجلُ.

3-الألف واللام: نحو: الرجل، القلم.

4-الإسْنَادُ إليه (الإخبار عنه): كالتاء في قمت. فالتاء مسند إليه، والفعل (قام) مسند، ونحو: أنا مؤمن. فالضمير (أنا) مسند إليه، ومؤمن مسند. فإسناد القيام إلى التاء دليل على اسمية (التاء)، وإسناد الإيمان إلى الضمير(أنا) دليل على اسميته.

5-التَّنْوِينُ: هو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً لغير توكيد، وهو أربعة أنواع:

أ-تنوين التَّمْكِينِ: وهو الذي يلحق آخر الأسماء المعربة، كزيدٍ، ورجلٍ.

ب-تنوين التَّنْكِيرِ: وهو الذي يلحق آخر الأسماء المبنيّة؛ للدلالة على تنكيرها، نحو: مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر. فسيبويه الأول معرفة، والثاني نكرة، والذي دلّ على تنكيره التنوين الذي لحق آخره، ونحو: صَهٍ (أي: اسكت عن كل حديث)، وإيه (أي: زدني من كل حديث).

ج-تنوين الْمُقَابَلَةِ: هو الذي يلحق جمع المؤنث السالم، نحو: مسلمات، ومؤمنات؛ فإنَّ التنوين فيه مقابل النون في جمع المذكر السالم[1]، نحو: مسلمون، ومؤمنون.

د-تنوين العِوَضِ: وهو ثلاثة أقسام:

1-عوض عن حرف: وهو التنوين الذي يلحق الاسم المنقوص عِوضاً عن الياء المحذوفة في حالتي الرفع، والجر، نحو: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ.

2-عوض عن كلمة: وهو التنوين الذي يلحق آخر (كلٍّ، وبعضٍ) عوضاً عن المضاف إليه، كما في قوله تعالى: **((قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ)) [الاسراء: 84]** (أي: كل إنسان) وكما قال الشاعر:

دَانَيْتُ أَرْوَى والدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

(أي: فمطلتْ بعضَ الديونِ وَأَدَّتْ بعضَه).

3-عوض عن جملة: وهو التنوين الذي يلحق (إذْ) عوضاً عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: **((وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ)) [الواقعة: 84]** أي: حين إذْ بَلَغَت الرُّوحُ الحُلْقُومَ.[2]

2-علامات الفعل: للفعل علامات منها:

1-قبوله التاء المتحركة، وتسمّى تاء الفاعل، والمعنى أنّ كلّ كلمة اتّصلت بها هذه التاء فهي فعل ومثلها تاء (فعلتُ) وتاء (فعلتما) وتاء (فعلتنّ...)[3]

---

[1]- ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: هادي حسن حمّودي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط 04، 1999م، ج 01، ص 23.

[2]- ينظر: محمّد أسعد النّادري، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط02، 1997م، ص 09، 10، 11، 12. ينظر كذلك: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج01، ص 17إلى ص 21.

[3]- ينظر: محمّد بن صالح العثيمين، شرح ألفية بن مالك، مكتبة الرّشد، المملكة العربيّة السعودية، الرياض، ط01، 1434هـ، ج01، ص 60.

2–قبوله تاء التأنيث الساكنة، نحو: ذَهَبَتْ، وضربتْ.

3–قبوله (يا افعلي) كما جاء في ألفية بن مالك؛ أي ياء المخاطبة، نحو: اضْرِبِي، وكلي، ونحو قوله تعالى: **((فكلي واشربي وقرّي عينا)) [مريم: 26]** إذن ياء المخاطبة من علامات الفعل.

قال ابن مالك (ويا افعلي)، ولم يَقُلْ ياء الضمير:

– لأنّ ياء الضمير يدخل فيه ياء المتكلم وهو ضمير، ولا يختص ياء المتكلم بالفعل فقط، فهو مُشترك في الفعل، نحو: أكرمني، والاسم، نحو: غلامي، والحرف، نحو: إني.

أما قوله: " يا افعلي " فالمراد به ياء المخاطبة، وياء المخاطبة لا تكون إلا في الفعل[1].

4–قبوله نون التوكيد الثقيلة، والخفيفة. فالثقيلة، نحو قوله تعالى: **((لنخرجنّك يا شعيب)) [الأعراف: 88]** والخفيفة، نحو: اذهبَنْ، وكما في قوله تعالى: **((لنسفعا بالنّاصية)) [العلق: 15]** ولم تظهر النون في (لنسفعا) لأن الألف فيها بدل من نون التوكيد، كما في قوله تعالى: ((وليكوناً من الصاغرين))

3–علاماتُ الحرفِ:

الحرف هو ما لا يقبل علامات الاسم، ولا علامات الفعل، إذن فالحرف هو مالا يجوز أن يخبر به، كما لا يجوز أن يخبر عنه[2] ليس له علامة. يقول الحريري في ملحته:

---

[1]– ينظر: محمّد بن صالح العثيمين، شرح ألفية بن مالك، ص 60.

[2]– ينظر: ابن السرّاج: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النّحوي، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1996، ص 37.

والحرف ما ليس له علامة فقس على قولي تكن علاّمه.

مثالُهُ حتّى وَلَا وَثُمَّا وَهل وبَل ولَو ولَم ولَمَّا.[1]

يقول ابن مالك في ألفيته: سواهما الحرف كهل وفي ولم، أي ماعدا الاسم والفعل.

وقد مثّل صاحب الألفية بهذه الحروف الثلاثة (هل، وفي، ولَمْ) منها ما هو عام يدخل على الأفعال وعلى الأسماء، ومنها ما هو خاص بالأفعال فقط، ومنها ما هو خاص بالأسماء فقط.

أقسام الحروف: تنقسم الحروف إلى قسمين:

1-حروف مختصة. 2-حروف غير مختصة.

1-المختص: وهو قسمان:

أ-قسم خاص بالأسماء، كحروف الجر، وإنّ وأخواتها... إلخ.

وهي عاملة في الأسماء فقط.

ب-قسم خاص بالأفعال، كحروف الجزم، والنصب، نحو: (لم وأخواتها، ولن وأخواتها). وهي عاملة في الأفعال فقط.

2-غير المختص: وهي الحروف المشتركة بين الأسماء، والأفعال، كهل، نحو: هل زيدٌ قائم؟ ونحو: هل قام زيدٌ؟

وهي غير عاملة، ومثلها: همزة الاستفهام، وحروف العطف، و(لا) النافية للجنس.

---

[1]- الحريري القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، ملحة الإعراب، دار السلام، القاهرة-مصر، ط 01، 2005م، ص 06.

*** أقسامُ الفعلِ وعلاماتُه:**

1-أقسام الفعل: ينقسم الفعل إلى ثلاثة أقسام هي:

1-الماضي 2-المضارع 3-الأمر.

1-علامات الفعل الماضي: للماضي علامتان:

أ-قبوله التاء المتحركة: (تاء الفاعل)، نحو: ذهبتُ، ذَهَبْتَ، ذهبتِ، ونحو: تَبَارَكْتَ يا ذا الجلال والإكرامِ.

ب-قبوله تاء التأنيث الساكنة: نحو: خرجت عائشة، وشَرِبَتْ فاطمةُ.

2-علامات الفعل المضارع: من علامات الفعل المضارع:

- علامته قبوله الجزم بـ (لم)، نحو: لم يضربْ.

- قبوله السين وسوف، نحو: سأذهبُ، وسوف أذهبُ.

- قبوله النصب بـ (لن) نحو: لن أذهبَ.

- كونه مبدوءًا بأحد أحرف المضارعة المجموعة في قولك (أنيت)، نحو: أذهبُ، نذهبُ، يذهبُ، تذهبُ.

3-علامات فعل الأمر: علامة فعل الأمر هي الدلالة على الطلب بصيغته مع قبوله نون التوكيد، نحو: اضْرِبَنَّ، واخْرُجَنْ[1].

17-دلالة الكلمة على الفعل مع عدم قبول علاماته:

- إذا دلّت كلمة على معنى الفعل الماضي ولم تقبل علاماته فهي اسم فعل ماضٍ، نحو: هيهات بمعنى بَعُدَ، وشَتَّانَ بمعنى افْتَرَقَ، وسُرْعَان بمعنى أَسْرَعَ.

---

[1]- ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: هادي حسن حمّودي، ص 27.

– وإن دلَّت كلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل الجزم بـ (لم) فهي اسم فعل مضارع، نحو: أُفٍّ بمعنى أَتَضَجَّرُ، وآهِ بمعنى أَتَوَجَّعُ، وبَخٍ بمعنى أَسْتَحْسِنُ.

– وإن دلت كلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي إما اسم فعل، نحو: نَزَالِ بمعنى انْزِلْ، وإما مصدر ناب عن فعله، نحو: صَبرًا بمعنى اصْبِرْ.

– وإنْ قبلت كلمة نون التوكيد، ولم تدل على الأمر فهي فعل مضارع، نحو: تَذْهَبَنَّ.

18–اسم الفعل: هو ما دلّ على معنى الفعل، وزمنه، وعمل عمله في إظهار الفاعل وإضماره، نحو(هيهات) اسم فعل ماضٍ؛ لأنه بمعنى الماضي بَعُدَ، وبذلك يكون قد دلّ على الزمن الماضي، وعمل عمله في إظهار الفاعل، نحو: هيهات العقيقُ، وهكذا تقول فيما دلّ على المضارع كأُفِّ، أو الأمر كصَه، ومن إضمار الفاعل قولك: صَه؛ بمعنى اسكتْ.

وحدة الإعراب والبناء، والمعرب والمبني

المحاضرة الثالثة

الاعراب والبناء

1–المُعرَب والمبنِي والإعراب والبناء: يعد الإعراب والبناء من أهم دروس النّحو، فهو يمثّل الحجر الأساس، أو النّواة الأولى لتعلّم القواعد، لأنّ النحو في أصله كان يسمّى الإعراب، فما المقصود بالإعراب؟ وما المقصود بالبناء؟ وماذا يتعلّق بكل منهما؟

الإعراب: هو تغيير يحدث في أواخر الكلمات لتغيّر العوامل الدّاخلة عليها لفظا، أو تقديرا. و "الإعراب أَرْبَعَة أضْرب رفع وَنصب وجر وَجزم فالرفع وَالنّصب يشْتَرك

فيهمَا الِاسْم وَالْفِعْل والجر يخْتَص بالأسماء وَلَا يدْخل الْأَفْعَال والجزم يخْتَص بالأفعال وَلَا يدْخل الْأَسْمَاء"[1].

البناء: البناء في اللغة "وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت"[2]، أمّا في الاصطلاح فهو لزوم أواخر الكلمات حالة واحدة، أو هو ثبات أواخر الكلمات مهما تغيّر موقعها في الجملة، ومهما تغيّرت العوامل الدّاخلة عليها[3].

المعرب: هو اللفظ الذي يدخله الإعراب[4]، مثل: (زيد) عندما تدخل عليه (قام) تقول: (قام زيدٌ)، وتدخل عليه (ضربت) فتقول: (ضربت زيدًا)، وتدخل عليه حروف الجر، فتقول: (سلّمت على زيد)، أو (مررت بزيد). فالدّال في زيد جاءت في الجملة الأولى مضمومة، وفي الثّانية مفتوحة، وفي الثّالثة مكسورة.

وسمّي المعرب معربا لأنّه يفصح عن المعنى، فتغيّر الحركات يؤدّي إلى فهم المعنى[5].

المبني: هو اللفظ الذي دخله البناء[6]، فلزم حالة واحدة؛ كأن نقول مثلا: (قام هذا)، (رأيت هذا)، (سلّمت على هذا). فكلمة هذا لزمت حالة واحدة.

2-المبني من الأسماء: ينقسم الاسم إلى قسمين:

---

[1] – ابن جنّي: أبو الفتح عثمان بن جنّي، اللّمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، د ط، د ت، ص 10.

[2] – شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 01، 2004م، ج 01، ص 226.

[3] – ينظر: حسن محمد نور، الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال، ج01، ص28

[4] – عباس حسن، النحو الوافي، ج01، ص 75.

[5] – ينظر: محمّد بن صالح العثيمين، شرح ألفية بن مالك، ج01، ص74.

[6] – عباس حسن، النحو الوافي، ج01، ص 75.

1-مُعْرَب: وهو ما سَلِم من شَبَهِ الحروف، وتغيَّرت حركة آخره بسبب العوامل الداخلة عليه.

2-مَبْنِيّ: وهو ما أشبه الحرف، ولم تتغيرّ حركة آخره، وإن تغيّرت العوامل الداخلة عليه.

3-عِلَّة بناء الاسم:

هناك قاعدة مُهِمَّة هي: أنَّ ما جاء على أصله لا يُسأل عن عِلَّتِه، وأنَّ ما جاء على غير أصله يُسأل عن علَّة مجيئه على غير الأصل، فالأصل في الاسم الإعراب؛ لذلك يُسأل لم بُني مع أنّ أصله الإعراب؟ والجواب على ذلك هو: مشابهته الحرف شبهاً قويًّا يقربُه منه. فأين يشبه الاسم الحرف؟

4-مواضع شبه الاسم بالحرف: يشبه الاسم الحرف في أربعة مواضع:

1-شبه في الوضع: كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد، كالتاء في: ضربت، وجئتنا، فهو بذلك يُشبه حرف الجر (الباء)، ولامه، وكافه، وفاء العطف، وواوه، وهمزة الاستفهام.

أو يكون موضوعاً على حرفين، كالضمير (نا) في: جئتنا، فهو بذلك يُشبه هل الاستفهامية، وقد، وما، ولا النافيتين. وهذا هو الأصل في وضع الحرف، إما أن يكون على حرف، أو على حرفين، والأصل في الاسم أن يكون موضوعاً على ثلاثة أحرف فأكثر، [1]فلما خرج الاسم عن أصله، وأشبه الحرف أُعطيَ حكم الحرف وهو البناء.

2-شبه في المعنى: وهو نوعان:

---

[1]- ينظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د ط، د ت، ص 30، 31.

أ-ما أشبه حرفاً موجودًا.

ب-ما أشبه حرفاً غير موجود.

فالأول، نحو: متى الاستفهامية، في قولك: متى جئت؟ فإنها مبنية؛ لأنها أشبهت في المعنى الحرف الموضوع للاستفهام، وهو (الهمزة)، وتُشبه (إنْ) في معنى الشرط إذا استعملت للشرط، نحو: متى تقُمْ أَقُمْ.

والثاني، نحو: اسم الإشارة (هنا) فهو مبني؛ لأنه يشبه حرفاً كان ينبغي أن تضعه العرب، ولكنها لم تضع؛ وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها، كما وضعوا للنفي حرفاً وهو (ما) وللنهي (لا) وللتمني (ليت) وللترجّي (لعل) وبذلك تكون أسماء الإشارة مبنية؛ لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً[1].

3-شبه في النيابة عن الفعل، وعدم التأثر بالعامل: كأسماء الأفعال، نحو: دَرَاكِ زيدًا. فاسم الفعل (دراكِ) مبني لشبهه الحرفين (ليت، ولعلّ) فهما نائبان عن الفعلين (أتمنّى، وأترجَّى) ويعملان النصب في المبتدأ، ولا تدخل عليهما العوامل فتؤثر فيهما، وكذلك فإن أسماء الأفعال، نحو: آهِ، وصَهٍ، ودَرَاكِ، تنوب عن الأفعال: أَتَوَجَّعُ، واسْكُتْ، وأَدْرِكْ، وهي تعمل فيما بعدها، ولا تدخل عليها العوامل فتؤثر فيها[2]؛ ولذلك هي مبنيّة.

4-شبه في الافتقار المتأصِّل إلى جملة: كالأسماء الموصولة، وإذ، وإذا، وحيث... إلخ فإنها مفتقرة إلى الجملة افتقارًا متأصِّلاً، فإذا قلت: جاء الذي ... فلا معنى لها

---

[1]- ينظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص 31، 32.

[2]- ينظر: ابن عثيمين، شرح ألفية ابن مالك، ج 01، ص 80، 81.

إلا بذكر الصّلة، نحو: جاء الذي علّمني، وبذلك تكون قد أشبهت الحرف الذي لا يظهر معناه إلا في الجملة[1].

المحاضرة الرابعة

المعرب من الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال:

"قَالَ ابْن خروف أَكثر الْأَسْمَاء مُعرب وَأكْثر الْأَفْعَال مَبْنِيّ والمعرب من الْأَفْعَال الْمُضَارع بِالْإِجْمَاع"[2]

الأسماء المبنية: الأسماء كلها معربة ماعدا أسماء معينة فهي مبنية، والأسماء المبنية هي:

1-الضمائر مثل: أنا، نحن، أنت، ...هو...

2-أسماء الشرط مثل: من، ما، متى، أين، ... ما عدا (أيّ) فهي معربة.

3-أسماء الاستفهام مثل: من، ما، كيف... ما عدا (أيّ) فهي معربة.

4-أسماء الإشارة مثل: هذا، هذه، هؤلاء... ما عدا (المثنى) منها: فإنّه معرب يرفع بالألف، وينصب ويجرّ بالياء.

5-الأسماء الموصولة مثل: الذي، التي، الذين، اللاتي، ما عدا (المثنى) منها فهو معرب.

6-أسماء الأفعال[3].

7-بعض الظروف، نحو: إذا، وإذ، والآنَ، وحيث، وأين، وأمسِ

---

[1]- ينظر: ابن عثيمين، شرح ألفية ابن مالك، ج 01، ص، 82.

[2] - جلال الدين السيوطي عبد الرحمان بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، د. ط، د ت، ص 72.

[3]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: هادي حسن حمّودي، 32

8-الأعداد المركبة من أحد عشر حتى تسعة عشر ماعدا (اثني عشر) فالجزء الأول منه معرب، والثاني مبني.

9-الأعلام المختومة بـ (وَيْهِ)، كسيبويه، وقيل: إنها معربة إعراب الممنوع من الصرف.

10-الأعلام المؤنثة التي على وزن فَعَالِ، كحَذَامِ في لغة الحجازيين مطلقاً.

المعربُ مِنَ الأسماءِ:

الأصل في الأسماء الإعراب؛ لأن المبني مُنحصر في بعض الأسماء أما المعرب فغير مُنحصر، ويمكن تقسيم الاسم المعرب بالنظر إلى اعتبارين.

أقسام المعرب باعتبار الصّحة والاعتلال:

1-الصحيح: وهو ما ليس آخره حرف عِلّة، نحو: بلد، ولَد، ورجل، وعَالِم.

2-المُعْتل: وهو ما كان آخره حرف عِلّة، أو همزة قبلها ألف زائدة، نحو: الفتى، القاضي، الإملاء، الحذاء.

أقسام المعرب باعتبار التَّمَكُّنِ: ينقسم المعرب بهذا الاعتبار إلى قسمين:

1-مُتَمَكِّن أمكن: وهو المنصرف، كزيدٍ، ورجلٍ، وفَرَسٍ.

2-مُتمكن غير أمكن: وهو الممنوع من الصرف، نحو: أحمد، ومساجد، ومصابيح. وأما الاسم المبني فهو غير متمكن.

المراد بالمتمكن الأمكن: الاسم المعرب الذي يُنَوَّن تنوين تمكين (أي: المتمكَّن، والثابت مكانةً في باب الاسمية من غيره) وذلك لأنه لا يشبه الحرف، ولا الفعل.

والمراد بالمتمكن غير أمكن: الاسم المعرب الذي لا ينوَّن، وهو غير أمكن لمشابهته الفعل، والحرف في عدم التنوين.

والمراد بغير المتمكن: الاسم المبني؛ وذلك لأنه أشبه الحرف في البناء، وعدم التنوين، وأشبه الفعل كذلك في عدم التنوين.[1]

ومعنى ذلك أنه كلما ابتعد الاسم عن مشابهة الحرف، والفعل في البناء، وعدم التنوين كان أكثر أصالة في الاسمية، وأشدّ تمكناً.

المعربُ والمبنيُّ من الأفعالِ:

أنواع الأفعال المبنية وعلامة بنائها: الأفعال المبنية نوعان:

1-الفعل الماضي: وهو مبني؛ لأن الأصل في الأفعال البناء.

علاماته: من علامات بناء الماضي ما يلي:

أ-مبني على الفتح: وهو الأصل، نحو: ذَهَبَ.

ب-مبني على السكون: إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، نحو: ذَهبْتُ، ذَهبْنَا، ذَهبْنَ.

ج-مبني على الضم: إذا اتصلت به واو الجماعة، نحو: ذهبُوا.[2]

2-فعل الأمر: نحو: اذهبْ. وهو مبني عند البصريين، ومعرب عند الكوفيين، فهم يرون أنه مجزوم بلام أمر محذوفة، وأصل (اذهبْ) عندهم (لِتذهبْ) فحذفت لام

---

[1]- ينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط 02، 1997م، ص 17، 18، وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: هادي حسن حمّودي، ج 01، ص 32، 33.

[2]- ينظر: ابن عثيمين، شرح ألفية ابن مالك، ج 01، ص، 90، 91، 92.

الأمر، وحُذف حرف المضارعة، فاحتيج إلى همزة الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن.

علاماته: من علامات بناء الأمر:

أ-مبني على السكون، وهو الأصل، نحو: اضرِبْ.

ب-مبني على حذف حرف العلّة (نيابة عن السكون): إذا كان الفعل معتلاً ناقصاً، نحو: ادْعُ، اسْعَ، ارْمِ.

ج-مبني على حذف النون (نيابة عن السكون): نحو: اذهبوا، اذهبا، اذهبي.[1]

إعراب الفعل المضارع: الفعل المضارع معرب إذا لم تتصل به نون التوكيد اتصالا مباشرًا، وإذا لم تتصل به نون النسوة نحو: يذهبُ، لم يذهبْ، يذهبون، لن يذهبوا.

فالفعل المضارع في هذه الأمثلة وما شابهها معرب؛ لعدم اتصاله بنون التوكيد اتصالاً مباشرًا؛ ولعدم اتصاله بنون النسوة[2].

بناء الفعل المضارع: يكون الفعل المضارع مبنيا في الحالتين الآتيتين:

1-إذا اتصلت به نون الإناث (يُبنى على السكون) نحو: قوله تعالى: ((وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ)) [البقرة: 233]، ونحو قوله تعالى: ((والمطلّقات يتربصن)) [البقرة: 228].

2-إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة، أو الخفيفة اتصالاً مباشرًا (يُبنى على الفتح) فاتصاله المباشر بالنون الثقيلة، نحو: قوله تعالى: ((لَيُنْبَذَنَّ)) [الهمزة: 04]، ونحو قولنا هل تضرِبَنَّ؟ وبالنون الخفيفة، نحو: هل تضرِبَنْ؟ وأما غير المباشرة فإنه معرب

---

[1]- ينظر: ابن عثيمين، شرح ألفية ابن مالك، ج 01، ص، 88، 89.

[2]- ينظر: ابن عقيل بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، د ط، 1982م، ج 01، ص 21.

معها تقديرًا؛ نحو: قوله تعالى: ((لَتُبْلَوُنَّ)) [آل عمران: 186]. ونحو قوله أيضا: ((وَلا تَتَّبِعَانِّ)) [يونس: 89]. "لتبلون" فعل مضارع مبني للمجهول مؤكد بالنون مسند لواو الجماعة، من البلاء؛ بمعنى الاختبار، وأصله قبل التوكيد: "لتبلوون" بواوين؛ واو الفعل وواو الجماعة، تحركت الأولى، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ثم حذفت للساكنين، ثم أكد بالنون، فصار "لتبلونن" حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، فالتقى ساكنان، وتعذر حذف واحد منهما؛ لأن الواو للجماعة، والنون جيء بها لغرض؛ فحركت الواو بحركة تجانسها هي الضمة. و"تتبعان" مضارع مسند لألف الاثنين، وأصله قبل دخول لا الناهية للتوكيد. "تتبعان" دخل الجازم، فحذف نون الرفع، ثم أكد، فالتقى ساكنان، فحركت نون التوكيد بالكسر، ولم تحذف الألف؛ لئلا يلتبس بالواحد، ولم تحرك؛ لأنها لا تقبل الحركة. وقد تبين أن النون لم تباشر الفعل في هذه الأمثلة؛ للفصل بواو الجماعة، وألف الاثنين. ولذلك أعرب إعرابًا تقديريا في "لتبلون"؛ لأن علامة الرفع –وهي النون–محذوفة مقدرة الثبوت، ولفظيًا في "تتبعانّ"؛ لأن حذف النون فيها للجازم.[1]

سبب إعراب الفعل المضارع مع أن الأصل في الأفعال البناء:

جاء الفعل المضارع معربا لأنه أشبه الاسم لفظاً ومعنى، فهو يشبه اسم الفاعل لفظاً في الحركات، والسَّكَنات، وعدد الحروف، وتعيين الحروف الزائدة، والحروف الأصلية؛ وتأمل ذلك في الفعل (يَضْرِب) واسم الفاعل (ضَارِب) والفعل (يُقَاتِل) واسم الفاعل (مُقَاتِل) تجد المشابهة اللفظية واضحة جَلِيَّة.

ويشبهه كذلك في المعنى؛ لأن كل واحد منهما صالح للحاضر والمستقبل.

---

[1]– ينظر: محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، د ط، 2001م، ج 01، ص 52، 53.

ويشبه الفعل المضارع الاسم كذلك في أنَّ كل واحد منهما تتوارد عليه معانٍ تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب، ففي الاسم مثلا تقول: ما أحسنَ زيداً! فإذا رفعت (زيدًا) كان المعنى نفي الإحسان، وإذا نصبته كان المعنى التعجب من حُسنه، وكذلك الفعل المضارع في مثل قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإذا رفعت الفعل (تشرب) كان المعنى: النهي عن أكل السمك، وإباحة شرب اللبن، وإذا نصبته كان المعنى النهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن في وقت واحد[1].

بناءُ الحروفِ، وعلاماتُ البناءِ:

الحروف كلها مبنية؛ لأن معناها مستفاد من لفظها في الجملة بدون حاجة إلى الإعراب، أما المعرب فهو الذي يحتاج إلى الإعراب للدلالة على معناه.[2]

العلامة الأصلية في البناء:

العلامة الأصلية في البناء (السكون)؛ لأنه أخف من الحركة؛ ولذلك دخل على الكلمة بأنواعها الثلاثة: الاسم، نحو: كَمْ، والفعل[3]، نحو: قُمْ، والحرف، نحو: هلْ.

علامات البناء: لكل من الاسم والفعل والحرف علامات:

علامات البناء في الاسم:

1-السُّكون: نحو: كمْ، ومَنْ، ومَاْ، ومَهْمَاْ.

2-الكسر: نحو: هؤلاءِ.

3-الضَّم: نحو: قبلُ، وبعدُ (إذا حُذف المضاف إليه ونُوي ثبوت معناه دون لفظه) كما في قوله تعالى: ((لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)) [الروم: 04] ونحو: حيثُ.

---

[1]- ينظر: ابن عقيل بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، ج 01، ص 20.

[2]- ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: هادي حسن حمّودي، ج01، ص 36.

[3]- ينظر: نفسه، ج 01 ص 36.

4-الفتح: كما في الأعداد المركبة من أحدَ عشَر حتى تسعةَ عشرَ ما عدا (اثني عشر).[1]

علامات البناء في الفعل:

أولاً: الفعل الماضي، علامة بنائه الفتح، والضم، والسكون.

ثانياً: فعل الأمر، علامة بنائه السكون، وحذف حرف العلة، وحذف النون.

ثالثاً: الفعل المضارع، علامة بنائه السكون، والفتحة.

علامات البناء في الحرف:

1-السكون: نحو: هَلْ، ومِنْ. قد تكون حركة الحرف الفتحة؛ بسبب التخلص من التقاء الساكنين، نحو: خرجتُ مِنَ البيتِ.

2-الفتح: نحو: إنَّ، وأخواتها.

3-الكسر: نحو: لام التعليل؛ تقول: خرجتُ لأشربَ، ولام الأمر، نحو: ليقرأْ كلُّ طالبٍ درسَه. وقد تكون حركة الحرف الكسرة؛ بسبب التخلص من التقاء الساكنين، نحو: ابحث عنِ الكتاب.

4-الضم: نحو: حرف الجر (منذُ).

أنواعُ الإعرابِ، وعلاماتُه الأصليةُ:

أنواع الإعراب: للإعراب أربعة أنواع هي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

علامات الإعراب في الأسماء، والأفعال: تنقسم علامات الإعراب في الأسماء، والأفعال إلى ثلاثة أقسام، هي:

---

[1]- ينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 25، 26.

1 –قسم خاصّ بالأسماء، وهو الجر، نحو: مررت بزيدٍ.

2–قسم خاصّ بالأفعال، وهو الجزم، نحو: لم أخرُجْ.

3–قسم مشترك بينهما، وهو الرفع، والنصب، نحو: زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيدًا لن يقومَ.

علامات الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

تنقسم العلامات إلى قسمين: أصلية، وفرعية.

1–العلامات الأصلية: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجرّ، والسكون للجزم.

2–العلامات الفرعية: تنوب عن العلامات الأصلية علامات أخرى فرعية؛ وذلك في الأسماء، وفي الأفعال.

أولاً: في الأسماء: للأسماء علامات فرعية تنوب عن الأصلية هي:

أ–**الواو:** علامة رفع في جمع المذكر السالم، والأسماء الستة.

ب–**الألف:** علامة رفع في المثنى، وعلامة نصب في الأسماء الستة.

ج–**الياء:** علامة جر في الأسماء الستة، وعلامة نصب، وجرّ في جمع المذكر السالم، والمثنى.

د–**الفتحة نيابة عن الكسرة:** علامة جرّ في الممنوع من الصرف.

هـ–**الكسرة نيابة عن الفتحة:** علامة نصب في جمع المؤنث السالم.

ثانياً: في الأفعال: للأفعال علامتان فرعيتان:

أ–**ثبوت النون:** علامة رفع في الأفعال الخمسة، وحذف النون: علامة نصب، وجزم فيها.

ب-**حذف حرف العلّة:** علامة الأمر[1]، والجزم في الفعل المعتل الناقص.

وحدة الإعراب بالحروف

المحاضرة الخامسة

الأسماءُ الخمسة

الأسماء الخمسة: هي: أبٌ، وأَخٌ، وحَمٌ، وفُو، وذو.

علامات إعرابها: تُعرب بالحروف على المشهور، فالواو للرفع، نحو: جاء أبوك، والألف للنصب، نحو: رأيت أبا زيدٍ، والياء للجر، نحو: ذهبت إلى أبيه.

شروط إعراب (ذو، وفو) بالحروف:

يُشترط لإعراب (ذو) بالحروف أن تكون بمعنى (صاحب)، وأن تكون مضافة إلى اسم ظاهر[2]، نحو: جاءني ذو مال (أي: صاحب مال)، و(سلّمت على ذي علم). لأنّ هناك (ذو) الطائية؛ فإنها لا تعني صاحب، بل هي بمعنى (الذي) وهي مبنية على الواو رفعاً، ونصبا، وجراً، نحو: جاءني ذو قَامَ، ورأيت ذو قَامَ، ومررت بذو قَامَ.

ويشترط لإعراب (فو) بالحروف أن تكون خاليةً من الميم، نحو: هذا فوه، ورأيت فاه، ونظرت إلى فيه. فإذا لم تحذف منه الميم أُعرب بالحركات الأصلية الظاهرة، نحو: هذا فَمٌ، ورأيت فماً، ونظرت إلى فمٍ.[3]

---

[1]- ينظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص 48، 49، 50. وينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية، صيد-بيروت، ط 28، 1993م، 19، 20، 21.

[2]- ينظر: أحمد إسكندر، كيف تتقن النّحو، دار الشافعي للنشر والتوزيع، ط 01، 2023م، ص 38.

[3]- ينظر: ابن عقيل بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، د ط، 1982م، ج 01، ص 26.

شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف:

يشترط لإعرابها بالحروف أربعة شروط، هي:

1-أن تكون مضافةً، كما تقدم في الأمثلة السابقة. فإن لم تُضف أُعربت بالحركات الأصلية الظاهرة، نحو: هذا أبٌ، رأيت أخًا، مررت بحمٍ.

2-أن تكون مضافةً إلى غير ياء المتكلم، نحو: هذا أبو زيدٍ، وذاك أخوه. فإنْ أضيفت إلى ياء المتكلم أُعربت بالحركات المقدّرة، " فترفع بالضمة المقدّرة نحو قوله تعالى: (...قال أنا يوسفُ وهذا أخي قد منّ الله علينا...) [يوسف: 90].

أخ: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الكسرة المناسبة للياء (والياء) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، وتنصب بالفتحة المقدرة مثل: شكرت أخي، فـ (أخي) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الكسرة المناسبة للياء، و (الياء) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة، وتجر بالكسرة المقدّرة، مثل: (مررت بأخي) اسم مجرور وعلامة جرّه الكسرة المقدّرة، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الكسرة المناسبة للياء، و(الياء) في محل جر بالإضافة[1].

3-أن تكون مُكَبَّرَةً، نحو: جاء أبوك، وأخوك، وحموك. فإن صُغِّرت أُعربت بالحركات الأصلية الظاهرة، نحو: هذا أُبيُّ زيدٍ، وأُخَيُّ عمرٍو. ورأيت ذُوَيَّ مالٍ، ومررت بذويّ مالٍ.

4-أن تكون مفردة. فإن ثُنِّيت أُعربت إعراب المثنى، نحو: جاء أبواك، ورأيت حَمَوَيْكَ، ومررت بذَوَي مالٍ. وإن جُمعت جمع تكسير أُعربت إعرابه بالحركات

---

[1]- ينظر: أحمد إسكندر، كيف تتقن النّحو، ص 34.

الأصلية الظاهرة فترفع بالضمة، نحو: شكر الآباء المعلّمين، فـ (الآباء) فاعل مرفع بالضمة الظاهرة، ورأيت إخوتكم (إخوتكم) مفعول به منصوب بالفتحة، ومررت بالآباء (الآباء) اسم مجرور بالباء وعلامة جرّه الكسر.

وإن جُمعت جمع المذكر السالم أعربت إعرابه[1]، نحو: هؤلاء ذَوُو علمٍ، سألت ذَوِي علمٍ، والتقيت بذوي علم.

المحاضرة السادسة

الْمُثَنَّى وعلامات إعرابه

المثنى: لفظ دالّ على اثنين، أو اثنتين بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعَطْفِ مثلِه عليه، نحو: والكتابان، الرجلان، والبنتان ... إلخ.

فالرجلان لفظ دالّ على اثنين بزيادة ألف ونون، وقد يكون بياء ونون، وذلك في حالتي النصب والجر، وهو صالح للتجريد، وذلك بإسقاط زيادة الألف والنون، فتقول (رجل) ويصلح أن تعطف مثله عليه؛ فتقول: رجل ورجل.

إعراب المثنى: للمثنّى حالات إعرابية:

1-يرفع بالألف نحو: جاء الطالبانِ، فـ (الطالبان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف لأنّه مثنى. ومثل قوله تعالى: ((قال رجلان من الذين يخافون ...)) [المائدة 23]. (رجلان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف لأنّه مثنّى.

2-ينصب بالياء مثل: رأيت الطالبيْنِ، فـ (الطالبين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء، لأنّه مثنّى. ومثل قوله تعالى: ((وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين ...)) [النحل:51]. (إلهين): مفعول به منصوب الألف لأنه مثنى.

---

[1]- ينظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص 64، 65.

3-يجر بالياء مثل: سلّمت على الطالبَيْنِ، (الطالبين) اسم مجرور بـ (على) وعلامة جره الياء لأنّه مثنّى.

الملحق بالمثنى:

هو ما فقد شروط المثنّى، ويعرب إعرابه، ولا واحد له من لفظه، ويلحق بالمثنى كل ما دل على اثنين بزيادة، أو شبهها. فالزيادة، نحو: (اثنان، واثنتان) وشبه الزيادة، نحو: (كِلا، وكِلتا)؛ لأنهما يشبهان المثنى في المعنى.

1-اثنان واثنتان: تُلحقان بالمثنّى بلا شروط:

- نقول مثلا: جاء اثنان من الطّلاب، (اثنان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنى. ونحو قوله تعالى: ((إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذّبوهما فعزّزنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون)) [يس: 14] (اثنين) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنّه ملحق بالمثنى.

- ونحو قوله تعالى: ((إنّ عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله...)) [التوبة 36]

(اثنا) خبر إنّ مرفوع، وعلامة رفعه الألف لأنّه ملحق بالمثنّى.[1]

2-كلا وكلتا: تعربان إعراب المثنّى بشرط إضافتهما إلى الضمير، نحو:

جاءني كلاهما وكلتاهما. (كلا، كلتا) توكيد معنوي مرفوع، وعلامة رفعه الألف لأنّه ملحق بالمثنّى. (هما) ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

رأيت كليهما وكلتيهما، (كليْ، كلتيْ) توكيد معنوي منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنّه ملحق بالمثنى. (هما) ضمير متّصل مبني في محل جر مضاف إليه.

---

[1]- ينظر: أحمد إسكندر، كيف تتقن النّحو، ص 18.

مررت بكليهما وكلتيهما. (كلي، كلتي) توكيد معنوي مجرور وعلامة جره الياء لأنّه ملحق بالمثنّى. (هما) ضمير متّصل مبني في محل جر مضاف إليه.

* فإن أضيفا إلى اسم ظاهر لزمتهما الألف وأُعْرِبَا بالحركات الأصلية المقدرة على الألف[1]، نحو: جاءني كلا الطالبين وكلتا الطالبتين، (كلا، كلتا) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على الألف؛ للتّعذر. (الطالبين، الطالبتين) مضاف إليه مجرور بالياء.

رأيت كلا الطالبين وكلتا الطالبتين (كلا، كلتا) مفعول به منصوب وعلمة نصبه الفتحة المقدرة على الألف؛ للتّعذر. (الطالبين، الطالبتين) مضاف إليه مجرور بالياء.

مررت بكلا الطالبين وبكلتا الطالبتين (كلا، كلتا) اسم مجرور بالباء، وعلامة جرّه الكسرة المقدّرة على الألف، للتّعذر.

قال تعالى: ((كلتا الجنّتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا...)) [الكهف: 33]

(كلتا) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على الألف؛ للتّعذر، (الجنّتين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه الياء؛ لأنّه مثنّى[2].

3-هذان، هاتان، اللذان، اللتان: لأنّ مفردَهن من الأسماء مبني، ومفرد المثنّى لا بدّ أن يكون معربا، لذلك ألحقت بالمثنّى.

قال تعالى: ((هذان خصمان...)) [الحج: 19]

الهاء: حرف للتنبيه لا محلّ له من الإعراب.

ذان: اسم إشارة مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنّى.

---

[1]- ينظر: أحمد إسكندر، كيف تتقن النّحو، ص 18، 19.

[2]- ينظر: نفسه، ص 35.

قال تعالى: ((قال إنّي أريد أن أنكحك إحدى ابنتيّ هاتين)) [القصص: 27]

الهاء: حرف للتنبيه لا محلّ له من الإعراب.

تين: اسم إشارة نعت (لابنتي) مجرور، وعلامة جره الياء لأنّه ملحق بالمثنى.

– قال تعال: ((واللذان ياتيانها منكم...)) [النساء: 16]

اللذان: اسم موصول مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف لأنّه ملحق بالمثنّى. وجملة (ياتيانها) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

– ذكرت اللتين أدرسهما.

اللتين: اسم موصول مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنّه ملحق بالمثنّى[1].

المحاضرة السابعة

جمعُ المذكرِ السَّالمِ

جمع المذكر السالم: هو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون، أو ياء ونون في آخره[2]، مع سلامة بناء مفرده.

والمراد بسلامة بناء مفرده، أن يكون الجمع مطابقاً مفرده في حركاته، وترتيب حروفه، واتصال بعضها ببعض، نحو: مُسْلِم ومُسْلِمُون، ومُعلِّم ومُعَلِّمُون.

علامات إعراب جمع المذكر السالم: من علامات جمع المذكّر السالم أنّه:

1–يرفع بالواو: مثل: ذهب المسلمون إلى المسجد. ومثل قوله تعالى ((قد أفلح المؤمنون)) [المؤمنون: 01]

---

[1]– أحمد إسكندر، كيف تتقن النّحو، ص 35.

[2]– ينظر: محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، د ط، 2001م، ج 01، ص 66.

المؤمنون: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنّه جمع مذكّر سالم.

2-ينصب بالياء: مثل كرّم المدير المعلّمين.

قال تعالى: ((ليجزي الله الصادقين بصدقهم ويعذّب المنافقين...)) [الأحزاب: 24]

فالصادقين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنّه جمع مذكر سالم.

3-يجرّ بالياء: مثل سلّمت على المؤمنين.

المؤمنين: اسم مجرور بـ على وعلامة جره الياء لأنّه جمع مذكر سالم.

قال تعالى: ((لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين.)) [آل عمران: 28]

المؤمنون: فاعل مرفوع وعلمة رفعه الواو لأنّه جمع مذكر سالم.

الكافرين: مفعول به منصوب.

المؤمنين: مضاف إليه مجرور.

شروط جمع المذكر السالم: من شروط جمعه أن يكون:

1-مذكرا: فلا يصح: هند ـــ هندون

كذلك لا يصحّ (طالق، حامل، مرضع، حائض)، لأنها صفات للمؤنث.

2-عاقلا: فلا يصح: حصان ـــــ حصانون.

3-خاليا من علامات التأنيث: فلا يصح حمزة ـــــ حمزتون.

كذلك لا يصح (فهامة، علامة) لأنّها مختومة بتاء التّأنيث.

4-خاليا من التركيب: فلا يصح عبد الله ـــ عبدون.

فـ (مسلم) مثلا: مذكر، عاقل، خال من علامات التأنيث، ومن التركيب، لذا يجمع جمع مذكر سالم[1].

الملحقُ بجمعِ المذكرِ السالمِ: يلحق بجمع المذكر السالم كلُّ ما جاء على صورته، ولم يستكمل الشروط، وذلك على النحو الآتي:

1-اسم الجمع: وهو ما لا مفرد له من لفظه، نحو: أولو، وألفاظ العقود من عشرين إلى تسعين.

2-ما لا يعقل: نحو: عِلّيون جمع عِلّي، وهو اسم لأعلى الجنّة.

3-اسم الجنس الجامد: نحو: أَهْلُونَ، وَأَرَضُونَ، وعَالَمُونَ، وسِنُون.

4-الأسماء المفردة التي وُضعت على صورة جمع المذكر السالم، كأن يُسَمَّى رجلٌ: زَيدِينَ، أو مُحَمَّدِينَ.[2] فـ (أولو، بنون، عالمون، أهلون، سنون، أرضون، عضين) هي كلمات أُلحقت بجمع المذكّر السالم. ومثال ذلك: جاء أولو الألباب.

أولو: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم.

ومثل قوله تعالى: ((الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ)) [الحجر: 91].

عضين: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء، لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم.

قال تعالى: ((بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا)) [الفتح: 12].

أهليهم: اسم مجرور بـ إلى، وعلام جره الياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم.

---

[1]- ينظر: محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج 01، ص 66، 67.

[2]- ينظر: المكودي عبد الرحمن بن على بن صالح، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنّحو، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، د ط، 2005م، ص 16.

ألفاظ العقود وهي: (عشرون، ثلاثون...تسعون)

مثل: جاء عشرون طالبا.

عشرون: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم[1].

رأيت عشرين طالبا. مررت بعشرين طالبا.

المحاضرة الثامنة

جمع المؤنث السالم

جمع المؤنث السالم: هو كلّ جمع سلم بناء مفرده من التّغيير بعد زيادة علامة التّأنيث في آخره، أو هو ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء في آخره، مع سلامة بناء مفرده.

علامات إعراب جمع المؤنث السالم: يعرب بالحركات الأصلية رفعاً بالضمة، ونصباً بالكسرة نيابة عن الفتحة (وهذه هي العلامة الفرعية) وجرًّا بالكسرة، نحو: هؤلاء مسلماتٌ، ونحو: إنّ المسلماتِ يَحْرِصْنَ على الصَّلواتِ المكتوباتِ.

الأسماء التي تجمع جمع مؤنث سالم قياسا: يكون هذا الجمع في خمسة أنواع من الأسماء، هي:

1-العلم المؤنث مطلقاً، نحو: خديجة، ومريم، ودَعْد، وليلى.

2-ما كان مختوماً بتاء التأنيث مطلقاً، نحو: حمزة، وطائرة، وتمرة.

يُسْتَثْنى من ذلك ما يلي: اِمْرَأة، ومِلَّة، وأَمَة، وأُمَّة، وشَاة، وشَفَة، فإنها تُجمع جمع تكسير، نقول: نِسَاءٌ، ومِلَل، وإمَاء، وأُمَم، وشِيَاه، وشِفَاه.

---

[1]- ينظر: أحمد إسكندر، كيف تتقن النّحو، ص 21، 22.

3-اسم الجنس المؤنث المختوم بألف التأنيث المقصورة، نحو: حُبْلَى: حُبْلَيَات، وفُضْلَى: فُضْلَيَات، أو الممدودة، نحو: صَحْرَاء: صَحْرَاوَات، وعَذْرَاء: عَذْرَاوات.

4-مُصَغَّر ما لا يعقل، نحو: جُبَيْل: جُبَيْلات، ودُرَيْهِم: دُرَيْهِمَات.

5-وَصْف ما لا يعقل، نحو: أيام معدودات، وجبال شاهقات راسيات.

الملحقُ بجمع المؤنث السالم: يلحق بهذا الجمع ما يلي:

1-أولات؛ لأن هذه الكلمة لا مفرد لها من لفظها، وإنّما لها مفرد من معناها، وهذا المفرد هو (ذات) بمعنى صاحبة، فمعنى كلمة (أولات) هو (صاحبات) تقول مثلا: (الأمّهات أولاتُ فضل) و (رأيت أولات فضل) و (التقيت بأولات فضل).

2-الأسماء المفردة التي وُضِعت على صورة جمع المؤنث السالم، نحو: عَرَفَات؛ (اسم مكان بقرب مكة) وأَذْرِعات (اسم قرية بالشام).[1]

المحاضرة التاسعة

الممنوعُ مِنَ الصَّرْفِ وعلامات إعرابه

الممنوع من الصرف: هو الاسم المعرب الذي لا يلحقه التنوين.

علامات إعرابه: يعرب بالحركات الأصلية رفعا بالضمة، ونصبا بالفتحة، وجرًّا بالفتحة نيابةً عن الكسرة (وهذه هي العلامة الفرعية) نحو: جاء أحمدُ. رأيت أحمدَ. مررت بأحمدَ.

بعض الممنوعات من الصرف: يكون الممنوع من الصرف في الأسماء والصفات:

أوّلا: الأسماء: الأسماء الممنوعة من الصرف هي:

---

[1]- ينظر: المكودي عبد الرحمن بن على بن صالح، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنّحو، ص 18. وكذا: ينظر: نديم حسين دعكور، القواعد التّطبيقية في اللغة العربيّة، ص 82، 83.

1-اسم العلم المؤنّث، ماعدا الثلاثي الساكن الوسط (هند، دعد...). نحو قوله تعالى: ((وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً)) [المؤمنون: 50]. **مريم:** مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف.

2-اسم العلم المذكّر: يمنع اسم العلم المذكّر من الصّرف إذا كان:

-**أعجميا:** إسحاق، إبراهيم، يوسف...وذلك نحو قوله تعالى: ((قَالُوا يَاأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ)) [يوسف: 11]. فـ **(يوسف):** اسم مجرور بعلى وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسر لأنّه ممنوع من الصرف.

-**منتهيا بعلامة تأنيث:** ومن ذلك: أسامة، حمزة، طلحة.

-**منتهيا بألف ونون زائدتين:** ومنه: سليمان، زيدان...نحو: مررت بسليمانَ. فـ (سليمان) مجرور بالباء، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسر؛ لأنّه ممنوع من الصرف.

-**مركّبا تركيبا مزجيا:** نحو: حضرموت، بعلبك.

-**على وزن فُعل:** عُمر، مُضر...

-**على وزن أفعل:** أكرم، أحمد، أمجد...

-**على وزن الفعل:** نحو: يزيد.

3-**الأسماء التي تكون على صيغة منتهى الجموع:** (مفاعل)، و(مفاعيل): نحو: مدارس، مفاتيح. نحو قوله تعالى ((إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا)) [الانسان: 04] فكلمة سلاسل لم تنوّن.

ثانيا: الصفات: تمنع الصّفات من الصرف إذا كانت على وزن: فعلان (عطشان، غضبان)، أفعل (أبيض)، فُعل (أُخر)، فُعال (ثلاث، رباع، سداس). الصفة المنتهية بألف تأنيث ممدودة أو مقصورة نحو: صفراء، غيداء، ثكلى، حُبلى[1].

الحالات التي يصرف فيها الممنوع من الصرف: يصرف الممنوع من الصرف في إحدى الحالتين الآتيتين:

1-إذا دخلت عليه (أل) التعريف، نحو: مررت بالأحمدِ، صلَّيت في المساجدِ. خرج الطلاب من المدارس.

2-إذا أضيف، نحو: مررت بأحمدِكم، صلَّيت في مساجدِ مَكَّةَ. رجع الطّلاب إلى مدارسهم.

المحاضرة العاشرة

المعربُ بالعلاماتِ الفرعيّةِ من الأفعالِ

المعربُ بالعلاماتِ الفرعيّةِ من الأفعالِ: كما أنّ للاسم علامات فرعية فكذلك للفعل علامات:

أولا: الأفعال الخمسةُ:

الأفعال الخمسة: هي كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة. وهي على النحو الآتي: يَفْعَلُون، تَفْعَلُون، يَفْعَلاَن، تَفْعَلاَن، تَفْعَلِين[2].

علامات إعراب الأفعال الخمسة:

---

[1]- ينظر: نديم حسين دعكور، القواعد التّطبيقية في اللغة العربيّة، مؤسّسة بحسون للنّشر والتّوزيع، بيروت- لبنان، ط 02، 1998م، ص 84، 85.

[2]- ينظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص 66.

تعرب بالحروف، فترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، كما في **قوله تعالى:** ((وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا)) [الكهف: 101] **وقال تعالى: ((فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا))**[1] **[البقرة: 24].**

ومما يُعْرَبُ بعلامة فرعية أيضًا الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم، فعلامته حذف حرف العلّة، نحو: لم يدعُ، لا تَجْرِ، لم يَسْعَ.

المضارع المعتل الآخر: هو الفعل المضارع الذي يكون آخره ألف، أو واو، أو ياء[2]، وهي ما تسمّى بحرف العلّة. كـ (يخشى، يسعى) (يسمو، يدعو) (يقي، يرمي)

علامات إعرابه: يعرب حسب موقعه في الجملة:

1-إذا كان مرفوعًا، فعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو، أو الياء، أو الألف، نحو: يدعُو، ويرمِي، ويخشَى، فهذه الأفعال علامة رفعها جميعاً الضمة المقدرة على آخرها.

2-إذا كان منصوباً، فعلامة نصبه الفتحة الظاهرة إذا كان في آخره واو، أو ياء، نحو: لن يدعوَ، ولن يرميَ، أمَّا إذا كان في آخره ألف فعلامته الفتحة المقدّرة (للتعذّر)، نحو: لن يَخْشَى.

3-إذا كان مجزوماً، فعلامة جزمه حذف حرف العلة سواء أكان آخره واو، أو ياءً، أو ألفًا، نحو: لم يدعُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ.

وحدة النكرة والمعرفة:

النكرة: هو عِبَارَةٌ عَمَّا شَاعَ في جِنْسٍ ما، ولا تَدُلُّ على مُعَيَّنٍ بِذَاتِهِ. والنكرة نوعان: نوع يقبل (أل)، كرجل، وفرس؛ تقول: الرجلُ، والفرسُ. ونوع لا يقبل (أل) ولكنه يقع

---

[1]- ينظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص 66.

[2]- محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج 01، ص 84.

موقع ما يقبلها، ومثال ذلك دخول (أل) على الْعَلَم، نحو: العباس. فعبّاس ليس بنكرة، بل هو معرفة قبل دخول (أل) عليه[1].

المعرفة:

المعرفة هي ما لا يقبل (أل) ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: أنا، وهو، ومحمد، وكتابك.

ويعرّفها آخرون، بأنها: ما دلّ على مُعَيَّنٍ بذاتِه.

أقسام المعرفة:

1-**الضمير**، نحو: أنا، وأنت، وهُمْ.

2-**اسم الإشارة**، نحو: هذا، وهذان، وهؤلاء.

3-**العَلَم**، نحو: محمد، وهند، ومكة.

4-**المحلَّى بالألف واللام**، نحو: الغُلام، والكتاب.

5-**الاسم الموصول**، نحو: الذي، واللّذانِ، والّذين.

6-**ما أُضيف إلى واحد مما سبق**، نحو: ابني، وابن هذا، وابن محمدٍ، وابن الرجلِ، وابن الّذي[2].

بعد هذا يمكن تبيين كلّ قسم من هذه الأقسام بشيء من التّفصيل:

المحاضرة الحادية عشر

[1]- ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 01، ص 82، 83.

[2]- ينظر: محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج 01، ص 93.

الضمير

الضَّمِيرُ: هو ما دلّ على غائب، نحو: هو، وهي؛ أو مخاطَب، نحو: أنْتَ، وأنتم؛ أو متكلم، نحو: أنا.

أقسام الضمير: ينقسم الضمير إلى قسمين ضمير مستتر، وضمير بارز.

الضمير البارز: هو الذي يظهر في الكلام نطقاً، وكتابة، كالضميرين (التاء، وإياك) في قولك: ما رأيت إلاَّ إيَّاك.

أقسام الضمير البارز: ينقسم الضمير البارز إلى: ضمير متصل، وضمير منفصل.

الضمير المتصل: هو ما لا يُبدأ به في النطق، ولا يقع بعد إلاَّ، كالكاف في (أكرمكَ)، والياء في (ابني)، والياء، والهاء في (سَلِيهِ)[1].

أقسام الضمير المتصل باعتبار محلِّه من الإعراب: ينقسم الضمير المتصل بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام، هي:

أ-**ضمير رفع متصل:** وهو ستة أنواع:

1-التاء المتحركة، نحو: ذَهبتُ، ذهبتَ، ذهبتِ ذَهبتُما، ذَهبتُمْ، ذَهبتُنَّ.

2-ألف الاثنين، نحو: اذْهَبَا، عَلِمَا.

3-واو الجماعة، نحو: اذْهَبُوا، عَلِمُوا.

4-ياء المخاطَبة، نحو: تَذْهَبِينَ، اعْلَمِي.

5-نون النِّسوة، نحو: اذْهَبْنَ، اعْلَمْنَ.

6-نا الدّالة على المتكلِّمين، نحو: ذَهَبْناَ، عَلِمْنا[1].

---

[1]- ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 01، ص 83.

ب–ضمير نصب متصل: وهو أربعة أنواع:

1–ياء المتكلم، نحو: أَكْرَمَنِي، أَكْرَمُوني، أَكْرَمَانِي.

2–هاء الغائب، نحو: أَكْرَمَهُ، أَكْرَمْتُهُمْ، أَكْرَمْتُهُنَّ.

3–كاف المخاطَب، نحو: أَكْرَمَكَ، أَكْرَمُوكَ، أَكْرَمَاكَ[2].

4–نا الدّالة على المتكلمين، نحو: أَكْرَمَنَا، أَكْرَمْتُمُونَا.

ج–ضمير جرّ متصل: وهو أربعة أنواع:

1–ياء المتكلم، نحو: لي، كتابي.

2–هاء الغائب، نحو: له، لها، لهما، لهم، لهنّ؛ كِتَابُه، كِتَابُهَا، كِتَابُهُمَا، كِتَابُهُمْ، كِتَابُهُنَّ.

3–كاف المخاطَب، نحو: لَكَ، لَكُمَا، لَكُمْ، لَكُنَّ، كِتَابُكَ، كِتَابُكُمْ، كِتَابُكُنّ.

4–نا الدّالة على المتكلمين، نحو: لنا، كتابنا.

الضمير المنفصل: هو الذي يُبدأ به في النطق، ويقع بعد إلاَّ، كالضمير الواقع بعد إلاَّ في المثال السابق، ونحو: هو مجتهد، وأنت كسلان.

أقسام الضمير المنفصل باعتبار محلّه الإعرابي: ينقسم إلى قسمين:

1–ضمير رفع.

2–ضمير نصب.

أما ضمير الجر فلا يكون إلا مُتَّصلاً.

---

[1]– ينظر: نديم حسين دعكور، القواعد التّطبيقية في اللغة العربيّة، ص 14، 15.

[2]– نفسه، ص 15، 16، 17،

ضمائر الرفع المنفصلة: ضمائر الرفع المنفصلة هي:

1-ضمائر المتكلم: أنا، ونحن. والضمير (نحن) يكون للمتَكلِّمِيْن، ويكون أيضًا للمفرد الواحد المعظِّم نفسَه.

2-ضمائر المخاطَب: أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ.

3-ضمائر الغائب: هو، وهي، وهما، وهُمْ، وهُنَّ.

ضمائر النصب المنفصلة: ضمائر النصب المنفصلة هي:

1-ضمائر المتكلم: إيَّايَ، وإيَّانَا.

2-ضمائر المخاطَب: إيَّاكَ، وإيَّاكِ، وإيّاكُمَا، وإيّاكُمْ، وإيّاكُنَّ.

3-ضمائر الغائب: إيَّاه، وإيَّاها، وإيّاهُما، وإيَّاهُم، وإياهُنَّ.

الضمير المستتر وأقسامه:

الضمير المستتر: هو الذي لا يظهر في الكلام، لا نُطقاً، ولا كتابة، ولكنّه يُقَدَّر. وينقسم إلى قسمين، هما:

1-واجب الاستتار 2-جائز الاستتار.

-المراد بواجب الاستتار: هو الضمير الذي لا يَحُلُّ محلَّه الاسم الظاهر، ولا الضمير المنفصل.

-أمّا المراد بجائز الاستتار: فهو الضمير الذي يحلّ محلّه الاسم الظاهر، والضمير المنفصل.

المواضع التي يجب فيها استتار الضمير: المواضع التي يجب فيها استتار الضمير، هي:

1-الضمير في فعل الأمر للواحد المخاطب، نحو: قُمْ. فالفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت)، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه، وإظهاره؛ لأنه لا يحلّ الاسم الظاهر محلّه؛ فلا تقول: قُمْ زيدٌ. وأما قولك: قُمْ أنتَ، فالضمير (أنت) تأكيد للضمير المستتر في (قُمْ) فإن كان الأمر لواحدة، أو لاثنين، أو لجماعة فإن الضمير يبرز، ويظهر، نحو: اضربي، واضربا، واضربوا، واضربْنَ.

2-الضمير في الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة، نحو: أُوافِقُ، وأَخْرُجُ، والتقدير: (أنا) فإن قلت: أخرجُ أنا، فالضمير (أنا) للتأكيد.

3-الضمير في الفعل المضارع الذي في أوله النون، نحو: نَغْتَبِطُ، ونخرجُ، والتقدير: (نحن).

4-الضمير في الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد، نحو: تَشْكُرُ، وتخرجُ، والتقدير: (أنت) فإن كان الخطاب لواحدة، أو لاثنين، أو لجماعة برز الضمير، نحو: تفعلين، وتفعلان، وتفعلون، وتفعَلْنَ[1].

المواضع التي يجوز فيها استتار الضمير: المواضع التي يجوز فيها استتار الضمير هي:

1-الضمير في كل فعل أُسْنِد إلى غائب، أو غائبة: نحو: يخرجُ، وتخرجُ، وخَرَجَ. فالفاعل في هذه الأفعال ضمير مستتر جوازًا؛ لصحَّة حلول الاسم الظاهر محلّه؛ تقول: زيدٌ يخرجُ أبوه، وتخرج هندٌ، وخرج زيدٌ.

2-الضمير في اسم الفعل الماضي: نحو: هيهات؛ تقول: هيهات العقيقُ.

3-الضمير في الصفة الصريحة (المحضة)، نحو: زيدٌ قائمٌ، ومسرورٌ، وسَعِيدٌ[2].

---

[1]- محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج 01، ص 98، 99.

[2]- محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج 01، ص 99، 100.

المحاضرة الثانية عشر

العَلَمُ

تعريف العلم: هو الاسم الذي يُعَيِّنُ مُسَمَّاه مُطْلَقًا (أي: بلا قَيْد) نحو: جعفر: اسم رجل، وخِرْنِق: اسم امرأة، وقَرْن: اسم قبيلة، وعَدَن: اسم مكان، ولاحِق: اسم فرس، وشَذْقم: اسم جَمل، وهَيْلَة: اسم شَاة، وواشق: اسم كلب[1].

أقسام العلم باعتبار وَضْعِه، وتعريف كلّ قسم.

ينقسم العلم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام هي:

1-الاسم 2-اللَّقَب 3-الكُنْيَة.

1-**الاسم:** ما ليس بَلَقَبٍ، ولا كُنْيَة، نحو: زيد، وعمرو، وعبد الرحمن.

2-**اللَّقَبُ:** ما أشْعَرَ بِمَدْحٍ، نحو: زين العابدين، والطَّيِّب، والأنصاريّ؛ أو أشعرَ بِذَمٍّ، نحو: أنْف النّاقة، والأعْمَى، والأعْرَج.

3-**الكُنْيَةُ:** ما كان في أوله أبٌ، أو أُمٌّ، نحو: أبو عبد الله، وأم عبد الله[2].

حكم تقديم، وتأخير هذه الأقسام الثلاثة في حال اجتماعها.

1-إذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الفصيح تقديم الاسم على اللقب، نحو: زيدٌ أنفُ النَّاقَةِ. ولا يجوز تقديم اللقب على الاسم.

2-إذا اجتمع اللقب مع الكنية جاز تقديم، أو تأخير أحدهما على الآخر، نحو: أبو عبد الله زين العابدين، ويجوز: زين العابدين أبو عبد الله.

---

[1]- ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 01، ص 123.

[2]- ينظر: ابن عثيمين، شرح ألفية ابن مالك، ج 01، ص 249.

3-إذا اجتمع الاسم، واللقب، والكنية فلا ترتيب للكنية بينهما يجوز تقديمها عليهما- وهو المشهور-نحو: أبو عبد الله محمد زين العابدين ويجوز تأخيرها، نحو: محمد زين العابدين أبو عبد الله[1].

الحالات الإعرابية للاسم، واللقب: إذا اجتمع الاسم واللقب فلهما حالتان:

1 حالة التركيب 2-حالة الإفراد.

1-الحالة الأولى: ولها ثلاث صور هي:

أ-أن يكون الاسم مركباً، واللقب مركبا، نحو: جاء عبدُ اللهِ أنفُ النَّاقَةِ، ونحو: رأيت عبدَ اللهِ أنفَ النَّاقةِ، ونحو: مررت بعبدِ اللهِ أنفِ النَّاقَةِ.

ب-أن يكون الاسم مركباً، واللقب مفردًا، نحو: جاء عبدُ اللهِ كُرْزٌ، ورأيت عبدَ اللهِ كُرزًا، ومررت بعبدِ اللهِ كرزٍ.

ج-أن يكون الاسم مفردًا، واللقب مركباً، نحو: جاء سعيدٌ أنفُ النَّاقةِ، ورأيت سعيدًا أنفَ الناقةِ، ومررت بسعيدٍ أنفِ الناقةِ.

في حالة التركيب هذه بصورها الثلاث يجب أن يكون المتأخِّرُ تابعًا للمتقدِّم في إعرابه على أنه بدل منه، أو عطف بيان، ويجوز القطع عن التَّبَعِيَّة إلى الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو إلى النصب على أنه مفعول به.

فمثال الرفع: مررت بزيدٍ أنفُ النَاقَةِ، والتقدير: هو أنفُ النّاقة، ومثال النصب: مررت بزيدٍ أنفَ النّاقة، والتقدير: أَعْنِي أنفَ النّاقة.

2-الحالة الثانية: ولها صورة واحدة هي: أن يكون الاسم واللقب مفردين.

---

[1]- ينظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص 89.

أما الكنية فتنطبق عليها الأحكام السابقة في حالة التركيب، نحو: جاء أبو محمدٍ عبدُ الله، ورأيت أبا محمدٍ عبدَ اللهِ، ومررت بأبي محمدٍ عبدِ اللهِ. ولا تَرِدُ الكنية في حالة الإفراد؛ لأن الكنية لا تكون إلا مركبة[1].

أقسام العلم باعتبار استعماله: ينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين: مُرْتَجَل ومَنْقُول.

1-العلم المرتجل: هو مالم يَسْبِق له استعمالٌ قبل العلميَّة في غيرها، نحو: سُعَاد، ومريم، وعُمَر.

2-العلم المنقول: هو ما سبق له استعمال في غير العلمية، وهو منقول[2] مما يأتي:

أ-الصِّفة، كاسم الفاعل: الحارث، واسم المفعول: مَسْعُود، والصِّفة المشبَّهة: سَعِيد.

ب-المصدر، نحو: فَضْل، وزَيْد.

ج-اسم جنس، نحو: أَسَد، وصَقْر.

د-الفعل، نحو: أحْمد، ويَزِيد. وهذه الأنواع كلها معربة.

هـ-الجملة، نحو: تَأَبَّطَ شرًّا، وجَادَ الحقُّ، وقَامَ زيدٌ[3].

أقسام العلم باعتبار لفظه: ينقسم العلم بهذا الاعتبار إلى قسمين: مفرد ومركَّب.

1-العلم المفرد: ما تَكَوّن من كلمة واحدة، نحو: محمد، وسعيد، وعليّ. وهي أعلام اشخاص.[4]

حكمه الإعرابي: يعرب حسب موقعه في الجملة.

---

[1]- ينظر: محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج 01، ص 132، 133. وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 01، ص 131.

[2]- ينظر: عباس حسن النّحو الوافي، ج 01، ص 302، 303.

[3]- ينظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص 88، 89.

[4]- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج 01، ص 300.

2–العلم المركَّب: وهو ثلاثة أنواع، هي:

أ–المركب الإضافي، هو: ما تكوَّن من مضاف، ومضاف إليه، نحو: عبد الله، وعبد الرحمن.

حكمه الإعرابي: يعرب الجزء الأول منه حسب موقعه في الجملة، والجزء الثاني يلزم الإضافة، نحو: جاءني عبدُ اللهِ وأبو قُحَافَةَ؛ ورأيت عبدَ اللهِ وأبا قُحَافةَ، ومررت بعبدِ اللهِ وأبي قُحَافةَ.

ب–المركب المزْجِي: هو ما تكوّن من كلمتين رُكِّبَتَا، وجُعِلَتَا كلمة واحدة، نحو: حَضْرَمَوْت، ومَعْدِ يكَرِب، وسِيْبَوَيْه.

حكمه الإعرابي: يُعرب إعراب الممنوع من الصرف (للعلمية والتركيب المزجي)، نحو: ذهبت إلى حضرموتَ.

ويجوز فيه وجهان:

1–البناء على الفتح، نحو: هذه بَعْلَبَكَّ، رأيت بعلبكَّ، مررت ببعلبكَّ.

2–الإضافة، نحو: هذه حَضْرُمَوْتٍ، ورأيت حضرَموتٍ، وذهبت إلى حضرموتٍ.

أما إذا كان آخره مختوماً بـ (وَيْهِ) فيُبْنَى على الكسر، نحو: جاء سيبويهِ، رأيت سيبويهِ، مررت بسيبويهِ. وأجاز بعضهم إعرابه إعراب الممنوع من الصرف، نحو: جاء سيبويهُ، وذهبت إلى سيبويهَ.

ج–المركب الإِسْنَادِي، هو: المنقول من جملة، نحو: تَأَبَّطَ شرًّا، وجادَ الحقُّ، وشابَ قرناها، وقامَ زيدٌ.

حكمه الإعرابي: يُحْكَى على أصْلِه قبل نَقْلِه إلى العَلميَّة، ويُعرب إعراباً تَقْدِيرِيًّا، نحو: جاء تأبَّطَ شرًّا، رأيت تَأبَّط شرًّا، مررت بتأبَّطَ شرًّا.

في المثال الأول: تأبط شرًّا: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها الحِكَايَةُ[1].

أقسام العلم باعتبار معناه: ينقسم العَلَمُ بهذا الاعتبار إلى قسمين: عَلَم شَخْصٍ، وعَلَم جِنْسٍ.

1-علم الشخص: هو "الاسم الذي يَخْتَصُّ به فَرْدٌ واحد بِعَيْنِهِ دُونَ غيره من أفرادِ جِنْسِه"[2]، نحو: محمد، وعبد الرحمن، وزيد.

أحكامه: له حكمان:

أ-حكم معنوي: وهو أن يُرَادَ به واحد بعينه.

ب-حكم لفظي: وهو صِحَّةُ الابتداء به، نحو: زيدٌ مجتهدٌ، وصِحَّةُ مجيء الحال منه، نحو: جاءني زيدٌ ضاحكًا، وَمَنْعُه من الصَّرف، نحو: مررت بأحمدَ، ومَنْعُ دخول الألف واللام عليه؛ فلا يُقَال: جاء الأسامة، ومنعه من الإضافة؛ فلا يُقال: جاء أسامتنا[3].

2-علم الجنس: هو ما وُضِعَ للجنس كُلِّه غير مُخْتَصّ بفرد واحد بعينه، نحو: أُسَامَة: عَلَم لكل أسد، وأُمُّ عِرْيطٍ: علم لكل عَقْرب، وثُعَالة: علم لكل ثعلب؛ ويكون علم الجنس علماً على المعاني، نحو: بَرَّة: لكل بِرٍّ، وفَجَارِ: لكل فُجُور.

وعلم الجنس معرفة في اللفظ نكرة في المعنى، أمّا علم الشخص فهو معرفة لفظًا ومعنىً.

---

[1]- ينظر: عباس حسن، النّحو الوافي، ص ج 01، 300، 301، 302.

[2]- نفسه، ص ج 01، 300.

[3]- ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 13.

أحكامه: يعامل علم الجنس معاملة علم الشخص في جميع أحكامه اللفظية؛ لأنه معرفة من جهة اللفظ فيصحّ الابتداء به، نحو: أسامةُ قويّ، ويصحّ مجيء الحال منه، نحو: هذا أسامةُ مُقْبِلاً، ويُمنع من الصرف، نحو: ابْتَعِدْ عن أسامةَ وثُعَالَةَ، ولا تدخل عليه الألف واللام، ولا يضاف؛ فلا يصحّ قولك: الأسامة، ولا يصحُّ: أسامةُ الغابةِ[1].

المحاضرة الثالثة عشر

اسمُ الإشَارَةِ

أسماء الإشارة للمفرد المذكر، والمؤنث:

1-أسماء الإشارة للمفرد المذكر: لها لفظ واحد مشهور، هو: ذا.

2-أسماء الإشارة للمفردة المؤنثة: لها عشرة ألفاظ، خمسة منها مبدوءة بحرف الذال، هي: ذِهِ، وذِهْ (بسكون الهاء) وذِهِي (بالإشباع) وذِي، وذَاتُ. والخمسة الأخرى مبدوءة بحرف التاء، وهي: تِهِ، وتِهْ، وتِهِي، وتِي، وتَا. والمشهور من هذه الألفاظ: ذِهِ، تِهِ. نحو: هذه الطالبة مجتهدة، وهاته القصة رائعة.[2]

أسماءُ الإشارةِ للمثنَّى المذكَّرِ، والمؤنَّثِ:

أسماء الإشارة للمثنى المذكر لها لفظ واحد، هو: ذَانِ في حالة الرفع، وذَيْنِ في حالتي النصب، والجر.

وأسماء الإشارة للمثنى المؤنث لها لفظ واحد، هو: تَانِ في حالة الرفع، وتَيْنِ في حالتي النصب، والجر.

---

[1]- ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 13، 14.

[2]- ينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 231.

أسماء الإشارة للجمع المذكر والمؤنث: لها لفظ واحد مشترك بينهما، هو: أُوْلاَءِ (بالمدَّ)، ويشار به إلى العاقل، وغيره. والأكثر استعماله للعاقل، نحو قوله تعالى: ((أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون)) [الأعراف: 157] وقوله تعالى: ((هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ)) [هود: 178].

ومن وُرُودِه لغير العاقل قوله تعالى: ((إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا))[1] [الاسراء: 36].

أقسام اسم الإشارة باعتبار قُرْب المشار إليه، وبُعْدِه:

ينقسم اسم الإشارة بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام، هي:

1-اسم الإشارة للقريب، وهذا القسم تلحقه (هاء) التنبيه جوازاً.

والهاء: حرف تنبيه لا محل له من الإعراب؛ تقول: هذاْ، وهذهِ، وهذانِ، وهاتانِ، وهؤلاءِ.

2-اسم الإشارة لمتوسط البُعد، وهذا القسم تلحقه (كاف) الخطاب وجوباً. والكاف: حرف خطاب لا محل له من الإعراب؛ تقول: ذَاكَ، وتِيْكَ، وذَانِكَ، وتَانِك، وأُوْلَئِكَ.

3-اسم الإشارة للبعيد، وهذا القسم تلحقه لام البعد، وكاف الخطاب؛ تقول: ذلك، وتلك، وأولئك.

أقسام اسم الإشارة للمكان باعتبار الْقُرْبِ، والبُعْد: ينقسم اسم الإشارة للمكان باعتبار القُرْب، والبُعد إلى ثلاثة أقسام، هي:

1-اسم الإشارة للمكان القريب: (هُنَا). ويجوز أن تلحقه هاء التنبيه؛ فتقول: هَهُنَا.

2-اسم الإشارة للمكان متوسط البُعد: هُنَاكَ.

---

[1]- ينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 232.

3-اسم الإشارة للمكان البَعيد: هُنَالِكَ، وثَمَّ، وثَمَّةَ[1].

المبني والمعرب من أسماء الإشارة:

أسماء الإشارة كلُّها مبنيّة ما عدا المثنى منها (هذان، وهاتان) فهو معرب.

المحاضرة الرابعة عشر

الموصول

الْمَوْصُولُ: هو الاسم الذي لا يتمّ معناه إلاّ بوجود صلة.

أقسام الموصول: ينقسم الموصول إلى قسمين: **موصول حَرفي، وموصول اسمي.**

الموصول الحرفي: هو كلُّ حَرفٍ أُوِّل مع ما بعدَه بمصدر صريح. وهو يحتاج إلى صِلَة، ولا يحتاج إلى عَائِد (أي: ضمير) نحو: أريد أَنْ أتعلَّم. في هذه الجملة الموصول الحرفي هو (أَنْ) وجملة أتعلَّم الصِّلة، ولا يوجد عائد؛ لأن الضمائر لا تعود إلا إلى الأسماء[2].

الموصولات الحرفية، وعلامتها:

الموصولات الحرفية خمسة هي: "أَنْ، وأَنَّ، وكَي، ومَا، ولو"[3]، وهي مبنية؛ لأن الحروفَ كلَّها مبنية.

علامتها: صِحّة وقوع المصدر موقعها[4]، وإليك بيانها:

---

[1]- ينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 233، 234.

[2]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 138، 139.

[3]- نفسه، ج 01، ص 141.

[4]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 141.

أولاً: أَنْ المصدريّة، وتُوصَلُ بما يلي:

1–الفعل الماضي المتصرف، نحو: عجبتُ مِنْ أَنْ قامَ زيدٌ (أي: عجبت من قِيَامِه).

2–الفعل المضارع المتصرف، نحو: عجبتُ مِنْ أَنْ يقومَ زيدٌ.

3–فعل الأمر المتصرف نحو: أَشَرتُ إليه بأنْ قُمْ[1]. فإن وقع بعد أَنْ فعلٌ غير متصرف (جامد) نحو: عَسَى، وليس فهي (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة، كما في قوله تعالى: ((وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)) [النجم: 39] وقوله تعالى: ((وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ)) [الأعراف: 185] وأنْ المخففة من الثقيلة تُوصل باسمها وخبرها، لكنّ اسمها محذوف يُسمى ضمير الشَّأْن.

ثانياً: أَنَّ، وتُوصَلُ باسمها وخبرها، واسمها يكون مذكوراً، نحو: عجبتُ مِنْ أَنَّ زيدًا قائمٌ، وكما في قوله تعالى: ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ)) [العنكبوت: 51].

ثالثاً: كَيْ، وتُوصَلُ بفعل مضارع فَقَطْ، نحو: جئتُ لكي أتعَلَّمَ (أي: جئتُ للتعلُّمِ).

رابعاً: مَا، وهي نوعان: مَصْدَرِيَّةٌ غير ظرفية، ومصدريّةٌ ظَرْفِيَّةٌ.

1–**مَا** المصدرية (غير الظرفية) وتُوصَلُ بما يلي:

أ–الفعل الماضي، نحو: عجبتُ مِمَّا ضربتَ زيدًا، أي: عجبتُ من ضَربِك إيَّاه، وكما في قوله تعالى: ((بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ)) [ص: 26] (أي: بنسيانهم).

ب–الفعل المضارع، نحو: عجبت ممَّا تضِربُ زيدًا.

ج–الجملة الاسمية، نحو: عجبتُ مما زيدٌ قائمٌ.

2–**ما** المصدرية (الظرفية)، وتُوصَلُ بما يلي:

---

[1]– ينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 234، 235.

أ–الفعل الماضي –وهو كثير–كما في قوله تعالى: **((وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا))** [مريم: 31] (أي: مُدَّة بقائي حَيّاً)[1]

ب–الفعل المضارع المنفي بـ (لَمْ) –وهو كثير–نحو: لا أصحبُك ما لم تطعِ اللهَ، وفي الحديث: " **إنّ الله يَقْبَلُ توبةَ العبدِ مالم يُغَرْغِرْ** ". ويَقِلُّ وَصْلُها بالمضارع غير المنفيّ بَلَمْ، نحو: لا أصحبُك ما يقومُ زيدٌ.

ج–الجملة الاسمية –وهو قليل–نحو: لا أصحبُك ما زيدٌ قائمٌ.

خامسًا: لو، وتُوصَلُ بما يلي:

1–الماضي، نحو: وَدِدْتُ لو فهمتني.

2–المضارع، كما في قوله تعالى: **((يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ))** [البقرة: 96]، وكقولك: وَدِدْتُ لو تزورني (أي: وددتُ زيارتك) وأكثر وقوعها بعد الفعل وَدَّ يَوَدُّ[2].

المعرب والمبنى من الأسماء الموصولة الخاصَّة:

الأسماء الموصولة الخاصّة كلّها مبنيّة ما عدا المثنى منها (اللَّذان، واللّتانِ) فهو معرب.

الاسم الموصول المشترك، هو: الذي يُذْكَرُ بلفظ واحد للمفرد، والمثنى، والجمع بنوعيه، والمؤنث، والمذكر.

والأسماء الموصولة المشتركة، هي: مَنْ، وما، وألْ الموصولة، وذُو، وذَا، وأَيّ.

تقول: جاءني مَنْ قام، ومَنْ قامتَ، ومَنْ قامَا، ومنْ قامَتَا، ومَنْ قامُوا، ومن قُمْنَ...وهكذا في الباقي.

---

[1]– ينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 235.

[2]– ينظر: نفسه، ص 235.

1-**(مَنْ)** وتختص بالعاقل، كما في قوله تعالى: **((وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِين))** [البقرة: 108].

2-**(ما)** تختص بغير العاقل، كما في قوله تعالى: **((لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ)) [الكافرون: 02]** وقوله تعالى: **((مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاق))**[1] **[النحل: 96].**

وأما (ذاتُ، وذَوَاتُ) فالأفصح فيهما البناء على الضم. وقيل: إنهما تعربان إعراب جمع المؤنث السالم[2].

وأمَّا (ذوا، وذواتا) فتعربان إعراب المثنى، وأمَّا (ذَوُو) فتعربُ إعراب جمع المذكر السالم.

جملةُ الصِّلةِ واشتمالُها على الضميرِ العائدِ:

تعريف الصَّلة: هي الجملة التي تُذكر بعد الاسم الموصول لِتُتَمِّمَ معناه.

والعائد: هو الضمير الذي يعود إلى الاسم الموصول، ويُطَابقه في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث. ويقع في جملة الصلة، وهو إمّا ظاهر، وإمّا مستتر.

مثال: أين الحقيبة التي اشتريتَها؟ **التي:** اسم موصول، وجملة (اشتريتها) هي الصِّلة، والضمير (الهاء) في اشتريتها هو العائد؛ لأنه يعود إلى الاسم الموصول (التي) وهو مطابق له كما ترى. ونحو: اقْرَأْ ما ينفعك. **ما:** اسم موصول، وجملة (ينفعك) هي الصّلة، والعائد ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى الاسم الموصول (ما).

---

[1]- ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 131، 132.

[2]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 151.

والموصول الحرفي يحتاج إلى صلة فقط، ولا يحتاج إلى عائد، نحو: أريدُ أنْ أنجحَ. أنْ: موصول حرفي، وجملة (أنجح) هي الصلة، ولا عائد فيها. فالعائد لا يشترط إلا في الموصول الاسمي فقط؛ لأن الضمائر لا تعود إلاّ إلى الأسماء فقط.

محلُّ جملة الصلة من الإعراب: جملة الصلة لا محلَّ لها من الإعراب.

أقسام الصِّلَة: تنقسم الصلة إلى قسمين، هما: جملة، وشبه جملة.

الجملة: وتنقسم إلى قسمين:

أ-جملة اسمية، نحو: أحسنتُ إلى الذي أبوه كريم.

ب-جملة فعليّة، نحو: أحسنتُ إلى مَنْ أساءَ إليَّ.

شبه الجملة: تنقسم كذلك إلى قسمين هما:

أ-الجار والمجرور، نحو: عرفتُ منْ في الدار.

ب-الظَّرف، نحو: عرفتُ الذي عِنْدك[1].

شروط جملة الصِّلَة: يُشترط لها أربعة شروط هي:

1-أن تكون خبريّة؛ أي تحتمل الصِّدق، والكَذِب؛ ولذلك لا يجوز قولك: "جاء الذي اِضْرِبْ" لأنها طلبية. ولا يجوز قولك: "جاءني الذي ليته قائم" لأنها إنشائية.

2-أن تكون خالية من معنى التعجُّب. فلا يجوز: جاء الذي ما أَحْسَنَه!

3-ألاّ تكون مفتقرة إلى كلام قبلها. فلا يجوز: جاء الذي لكنه بخيلٌ؛ لأن هذه الجملة تَسْتَدعِي أنْ تُسبق بجملة أخرى.

---

[1]- ينظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص 104.

4–أن تكون معهودة للمخاطَب (غير مُبْهَمَة) ويجوز إِبْهَام الصَّلة إذا كانت للتَّفْخِيم، أو التَّهْويل[1]، كقوله تعالى: **((فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ)) [طه: 78]**. وقوله تعالى: **((فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى)) [النجم: 10]**.

المحاضرة الخامسة عشر

الْمُعَرَّفُ بأَدَاةِ التَّعريفِ (أل)

المعرّف بأداة التعريف: هو كل اسم جاء في أوّله ألف ولام ترفع عنه التنكير، ومن أمثلتها: قلم: القلم، رجل: الرجلُ، كتاب: الكتاب، نوع: النوع، رسول: الرَّسول.

أنواع (أل): لها ثلاثة أنواع، هي:

1–أل المعرِّفة 2–أل الزائدة 3–أل الموصولة.

المعرِّفة: لها ثلاثة أنواع هي:

1–عَهْدِيَّة، والعَهْدُ ثلاثة أنواع، هي:

أ–عَهْدٌ ذِكْرِيٌّ: نحو: لقيتُ رَجُلاً فَأكرمتُ الرجلَ (أي: الرجلَ السَّابق ذِكْرُه) وكما في قوله تعالى: **((كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا (15) فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ))** [المزمل: 15، 16] (أي: الرسولَ السَّابق ذِكْرُه).

ب–عَهْدٌ ذِهْنِيٌّ: كما في قولك لزميلك: جاء الرجلُ (أي: الرجل المعهود ذِهْنًا بينك وبين زميلك) وكما في قوله تعالى: **((إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)) [التوبة: 40]**، (أي: الغار المعهود المعروف، وهو غار ثَوْر).

---

[1]– ينظر: محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج 01، ص 167. وينظر: هادي نهر، النّحو التطبيقي وفقا لمقررات النّحو العربي في المعاهد والجامعات العربية، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، جدارا للكتاب العالمي، عمّان الأردن، ط 01، 2008م، ج 01، ص 85.

ج–عَهْدٌ حُضُورِي: كقولك للمدرس: هذا الطَّالبُ فَعَلَ كذا وكذا (أي: الطالب الحاضر أمامك) وكقولك: جئتُ اليوم، وكقولك: جئتَ الآن[1].

2–**جِنْسِيَّة**: وهي نوعان:

أ–اسْتِغْرَاقُ جميع أفراد الجنس. وضَابِطُها: صِحَّة وقوع لفظ (كُلّ) موقعها حقيقة، كما في قوله تعالى: **((وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا)) [النساء: 28]** (أي: خُلِق كلُّ إنسان ضعيفاً) حقيقة لا مجازًا، وكما في قوله تعالى: **((إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ))** [العصر: 02] (أي: كلُّ إنسان في خُسْرٍ).

ب–استغراق صفات الجنس وخصائصه، وضابطها: صحة وقوع لفظ (كُلّ) موقعها مَجَازًا، كما في قولك لزميلك: أنت الرَّجلُ علماً (أي: اجتمعت فيك كل صفات الرجال وخصائصهم من جهة العلم) وذلك على سبيل المجاز لا على الحقيقة[2].

3–بَيَانُ الحقيقةِ وتعريفُها، وضابطها: لا يصحّ وقوع لفظ (كُلّ) موقعها، كما في قولك: الرجل أصبرُ من المرأة (أي: حقيقة الرجل وطبيعته أنه أصبر من المرأة) ولكن ليس كلّ رجل أصبر من كلّ امرأة[3].

(أل) الزائدةُ، وأنواعُها: (أل) الزائدة نوعان:

1–زائدة لازمة. 2–زائد غير لازمة (عَارِضَة).

المراد بأل الزائدة: ما ليست موصولة، ولا مُعرِّفة.

---

[1]– ينظر: هادي نهر، النّحو التطبيقي وفقا لمقررات النّحو العربي في المعاهد والجامعات العربية، ج 01، ص 104.

[2]– ينظر: نفسه، ج 01، ص 104، 105.

[3]– ينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 251، 252.

والمراد بأل الزائدة اللازمة، أي: التي لا تُفَارِقُ مَصْحُوبَها الذي دَخَلت عليه. وتكون لازمة:

1–في الأعلام التي وُضِعَتْ من أَوَّل أمرها مقترنة بِأل، نحو: السَّمَوْأل، واليَسَع، واللاَّت.

2–في الأسماء الموصولة، نحو: الذي، والتي، والذين، واللاَّتِ. والقول بزيادة (أل) في الموصولات مبني على أنّ الاسم الموصول مُعَرَّف بالصَّلة، وليس بأل فتكون بذلك الألف واللام زائدة.

المراد بـ (أل) غير اللازمة: التي يجوز أن تُفَارِقَ مَصْحُوبَهَا الذي دخلت عليه وتُحذف منه.

وتكون زائدة غير لازمة في الموضعين الآتيين:

1–في الأعلام المنقولة من أصل، نحو: الْحَسَن، والفَضْل، والنُّعْمَان.

2–في الضرورة الشعرية، كما في قول الشاعر:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

زيدت (أل) في هذا البيت على الْعَلَم (بنات أوبر) للضرورة الشعرية؛ لأن بنات أوبر عَلَمٌ على نبات رَدِيء الطَّعم، والعلم لا تدخله (أل)[1].

أقسام أخرى للمعرفة: يوجد نوعان آخران هما:

1–الْمُعَرَّف بالإضافة، وهو: الاسم النكرة الذي اكتسب التعريف بالإضافة إلى أحد المعارف، ويأتي على عدّة صور:

أ–المضاف إلى الضمير، نحو: حملتُ كتابي، ونحو: هذا بيتك.

[1]– ينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 252، 253.

ب–المضاف إلى اسم الإشارة، نحو: رأيت كتابَ هذا الغلام، ونحو: قميص هذا الرجل جديدٌ.

ج–المضاف إلى الاسم الموصول، نحو: هذا قلم الذي جاءنا، وحملت كتابَ الذي كان هنا.

د–المضاف إلى العلم، نحو: حملت كتابَ عليّ، ونحو: كتابُ محمدٍ جديدٌ.

هـ–المضاف إلى المعرّف بأل، نحو: كتابُ الطالبِ جديدٌ، وقرأت كتاب الرّجل[1].

2–المعرَّف بالنداء، وهو: الاسم النكرة الذي اكتسب التعريف بالنداء، نحو: يا رجلُ، يا بنتُ، يا طفلُ، يا شيخُ. وذلك إذا ناديت معيَّنا، وتسمّى نكرة مقصودة، أمّا إذا لم يتم التّعيين كأن تقول: يا رجلاً، ويا شيخا، ويا طفلا...فهنا تبقى نكرة لعدم تخصيص النّداء[2].

وحدة مرفوعات الأسماء

المحاضرة السادسة عشر:

المبتدأ والخبر

1–المبتدأ والخبر: هما اسمان تتألف منهما جملة مفيدة. وذلك مثل قولنا العلم مفيد. والجملةُ المركبة منهما تسمّى جملة اسمية، ولكل منهما أحكام خاصّة به.

تعريف المبتدأ: هو الاسم المرفوع المجرَّد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرًا عنه[3].

---

[1]– ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 154.

[2]– ينظر: نفسه، ص 154.

[3]– ينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 511.

أقسام المبتدأ باعتبار خبره: المبتدأ بهذا الاعتبار قسمان:

1-مبتدأ له خبر، نحو: زيدٌ عَاذِرٌ من اعتذر، ونحو: الطالبُ مجتهدٌ.

2-مبتدأ له فاعل سَدَّ مسدَّ الخبر، نحو: أسَارٍ ذَانِ. فالهمزة للاستفهام، وسارٍ: مبتدأ، وذَانِ: فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر[1].

شروط المبتدأ الذي يرفع فاعلاً يُغني عن الخبر: يشترط له أربعة شروط هي:

1-أن يكون المبتدأ وصفاً. والمقصود بالوصف: المشتق كاسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل... إلخ.

2-أن يَعْتمد الوصف على استفهام، أو نفي. وهذا الشرط على مذهب البصريين إلا الأخفش، وليس شرطاً كذلك عند الكوفيين.

3-أن يكون مرفوعه اسماً ظاهرًا، أو ضميرًا منفصلاً[2].

4-أن يتمّ الكلام بمرفوعه.

وتتحقق هذه الشروط في الأمثلة الآتية: أقائمٌ الزيدان؟ ما قائمٌ الزيدان. أقائم أنتما؟

- إذا لم يتحقق الشرط الأول فلا يكون ما بعد المبتدأ فاعلاً، نحو: أزيدٌ قائم؟ فزيدٌ: مبتدأ، وقائم: خبر؛ وذلك لأن المبتدأ ليس وصفًا.

وإذا لم يتحقق الشرط الثاني فلا يكون الوصف مبتدأ عند البصريين إلا الأخفش، والكوفيين، نحو: قائم الزيدان. فقائمٌ: خبر مقدم، ولا يُعرب مبتدأ عند البصريين؛ لأنه وَصْف لم يعتمد على استفهام، أو نفي. ويجوز إعرابه مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد

---

[1]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 189.

[2] - ينظر: محمّد عيد، النّحو المصفّى، مكتبة الشباب، د ط، د ت، ص 205.

الخبر عند الأخفش، والكوفيين؛ لأنهم لا يشترطون أن يُسبق الوصف باستفهام، أو نفي.

وإذا لم يتحقق الشرطان الثالث، والرابع فلا يعرب الوصف مبتدأ. فمثال عدم تحقق الشرط الثالث، قولك: ما زيد قائمٌ ولا قاعدٌ. فقاعد: خبر وليس مبتدأ، والضمير المستتر فيه لم يُغْنِ عن الخبر؛ لأنه ليس بمنفصل، والشرط أن يكون المرفوع اسماً ظاهراً، أو ضميراً منفصلاً.

ومثال عدم تحقق الشرط الرابع قولك: أقائمٌ أبواه زيد. فزيد: مبتدأ مؤخر، وأبواه: فاعل بقائم. وقائم: خبر مقدم وليس مبتدأ وإن اعتمد على استفهام؛ لأن الكلام لا يتم بمرفوعه (الفاعل) فالمعنى لا يتمّ إذا قلت: " أقائم أبواه " لأن الضمير لابدَّ له من عائد ولا عائد هنا.

* لا يشترط أن يكون الاستفهام بالحرف، ولا النفي المعتمد عليهما الوصف. فلا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما سبق، أو بالاسم، كقولك: كيف جالسٌ العَمْران؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما سبق، أو بالفعل، كقولك: ليس قائمٌ الزَّيدانِ. فجالس، وقائم: كلاهما مبتدأ. والعَمْران، والزَّيدان: كلاهما فاعل سدّ مسدَّ الخبر. وقد يكون النفي بالاسم، كقولك: غيرُ قائمٍ الزيدان. فغير: مبتدأ، وقائم: مضاف إليه مجرور. والزيدان: فاعل بقائم سدّ مسدّ الخبر؛ لأن المعنى: ما قائمٌ الزيدان[1].

قد يرفع المبتدأُ الوصفُ نائبَ فاعل يغني عن الخبر:

[1]– ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 189، 190.

إذا تحققت الشروط الأربعة السابقة، وكان الوصف اسم مفعول فإنه يرفع نائب فاعل يسدّ مسدّ الخبر، نحو: أمضروب الزيدان؟ فالزيدان: نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر.

الأوجهُ الإعرابيةُ للوصفِ مَعَ مرفوعِه: للوصف مع مرفوعه حالتان هما:

1-التطابق إفرادًا، أو تثنية، أو جمعاً.

2-عدم التطابق. وهو قسمان: ممنوع، وجائز.

الأوجه الإعرابية للوصف مع مرفوعه في حالة التطابق:

أ-إذا تطابق الوصف مع مرفوعه إفراداً، نحو: أقائمٌ زيدٌ؟ ونحو: أمضروب زيدٌ؟ وكما في قوله تعالى: **((أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إِبْرَاهِيمُ)) [مريم: 46]** جاز فيه وجهان:

1-أن يكون الوصف مبتدأ ويكون ما بعده فاعلاً، أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر.

2-أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا، ويكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا.

ب-إذا تطابقا تثنية، أو جمعاً، نحو: أقائمان الزيدان؟ ونحو: أقائمون الزيدون؟ ونحو: أمضروبان الزيدان؟ ونحو: أمضروبون الزيدون؟

فهذه الحالة لها وجه واحد مشهور، هو: أن يكون الوصف خبرًا مقدماً ويكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا. هذا هو المشهور من لغة العرب.

ويجوز على لُغة (أَكَلُوني البَرَاغِيثُ) أنْ يكون الوصف مبتدأ، ويكون ما بعده فاعلاً، أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر[1].

الأوجه الإعرابية للوصف مع مرفوعه في حالة عدم التطابق:

عدم التطابق قسمان: ممتنع، وجائز.

---

[1]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 197، 198، 199. وينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 513، 514.

الممتنع: نحو: أقائمان زيد؟ ونحو: أقائمون زيد؟ فهذا التركيب غير صحيح؛ لأنه لا يجوز إعراب (الوصف) خبراً مقدماً؛ لأنه مختلف عن المبتدأ تثنيةً وجمعاً، والواجب أن يكون الخبر مطابقاً للمبتدأ في الإفراد، والتثنية، والجمع. ولا يجوز كذلك إعرابه مبتدأ؛ لأن الوصف كالفعل لا تلحقه علامة تثنية، أو جمع –على الصحيح– إذا كان متقدماً. ومثال الجائز: أقائم الزيدان؟ ونحو: أقائمٌ الزيدون؟ ونحو: أمضروب الزيدان؟ ففي هذا التركيب يتعين أن يكون الوصف مبتدأ، ويكون ما بعده فاعلاً، أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر[1].

الحكم إذا كان الوصف مفرداً مذكراً، والمرفوع مفرداً مؤنثاً:

إذا كان الوصف مفرداً مذكراً، والمرفوع مفرداً مؤنثاً، ولم يكن بينهما فاصل لم يصحّ الكلام؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره، والفاعل وعامله في التأنيث واجبة. فإن فَصَل بينهما فاصل، نحو: أحاضرٌ اليوم أختُك؟ صَحَّ جَعْل المرفوع فاعلاً، ولم يصحّ جعله مبتدأ؛[2] وذلك لصحة تذكير الفعل مع فاعله المؤنث الحقيقي إذا فصل بينهما فاصل، ولا يصحّ ذلك في المبتدأ وخبره؛ لأن وجوب المطابقة بينهما لا تزول بالفصل بينهما.

الحكم إذا كان الوصف والمرفوع مفردين، ووقع بعدهما معمولٌ للوصف:

إذا كان الوصف والمرفوع مفردين ووقع بعدَهما معمول للوصف جاز في المرفوع أن يكون فاعلاً، ولم يَجُزْ أن يكون مبتدأ؛ لأن جَعْلَه مبتدأ يترتَّب عليه أن يُفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، كما سبق بيان ذلك في قوله تعالى: **((أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)) [مريم: 46].**

---

[1]– ينظر: ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 199.

[2]– ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج 01، ص 453.

المحاضرة السابعة عشر

عاملُ الرَّفْعِ في المبتدأ، والخبرِ

أنواع العامل: العامل نوعان:

1-**لفظي:** وهو ما كان مذكورًا ظاهرًا، كالفعل في نحو: جاء الطالبُ، وكالجوازم، والنواصب، وحروف الجر ... إلخ.

2-**معنوي:** وهو ما كان مُجَرَّدًا من العوامل اللفظية، كالابتداءِ في المبتدأ، والْخُلُوِّ من النواصب، والجوازم في الفعل المضارع المرفوع.

نوع العامل في المبتدأ، والخبر: اختلفوا في هذه المسألة على النحو الآتي:

1-أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، فالعامل فيه معنوي. والخبر مرفوع بالمبتدأ، فالعامل فيه لفظي. وهذا هو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين.

2-أنّ العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي.

3-أن المبتدأ مرفوع بالابتداء. والخبر مرفوع بالابتداء، والمبتدأ.

4-أن المبتدأ والخبر تَرافَعَا، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ[1].

2-تعريف الخبرِ: هو اسم مرفوع بعامل لفظي يأتي ليتمّ الفائدة الذي جاء من أجلها المبتدأ. يقول بن مالك:

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الفَائِدَهْ كَاللهُ بَرٌّ والأيادي شَاهِدَهْ[2].

ويعرّف أيضا بأنّه: الجزء الْمُنْتَظم منه مع المبتدأ جملة.

---

[1]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 201.

[2]- المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، ص 47.

أقسامُ الخبرِ:

الخبر ثلاثة أقسام هي:

1-المفرد، نحو: اللهُ غفورٌ.

2-جملة، وهي نوعان:

أ-جملة اسمية، نحو: الطالبُ كتابُه جديدٌ.

ب-جملة فعلية، نحو: الطالبُ يكتبُ درسَه.

3-شبه جملة، وهي نوعان:

أ-جار ومجرور، نحو: الطالبُ في الفصِل.

ب-ظرف، نحو: القلمُ فوق المكتب[1].

شروط الجملة التي تقع خبرًا: شروطها ثلاثة هي:

1-أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ.

2-ألاَّ تكون الجملة ندائية. فلا يجوز أن تقول: محمدٌ يا أعدلَ الناس، على أنَّ الجملة النَّدائية هي الخبر.

3-ألا تكون جملة الخبر مُصدّرة بأحد الأحرف الآتية: لكن (مَشَدَّدة، أو سَاكِنة)، وبَلْ، وحَتَّى؛ لأن كلّ حرف منها يقتضي كلاماً مفيدًا قبله[2].

وأجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة، وزاد ثعلب شرطاً رابعاً، وهو: ألا تكون جملة الخبر قَسَمِيّة. والصحيح عند الجمهور صِحّة

---

[1]- ينظر: هادي نهر، النّحو التطبيقي وفقا لمقررات النّحو العربي في المعاهد والجامعات العربية، ج 01، ص 141، 142، 143.

[2]- ينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 523.

وقوعها خبرًا، نحو: زيدٌ واللهِ إنْ قَصَدْتَه لَيُعْطِيَنَّك، ونحو: المؤمنُ واللهِ ليَهْزِمَنَّ الشَّهَوَاتِ.

وزاد ابن الأنباري شرطاً خامسًا، وهو: ألا تكون إنشائية. والصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبرًا، نحو: زيدٌ اضْرِبْهُ، ونحو: الصَّديقُ لعلّه قادمٌ.

وذهب ابن السَّرَّاج إلى أنّ الخبر إذا وقع جملة طلبية فهو على تقدير محذوف. والتقدير عنده: زيدٌ مقولٌ فيه اِضْرِبْه؛ وذلك تشبيها للخبر بالنعت.

أنواع الخبر المفرد:

الخبر نوعان: جامد، ومشتق.

فالجامد، نحو: زيدٌ أخوك، والمشتق، نحو: زيدٌ قائمٌ. والمراد **بالمشتق:** اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، واسم التفضيل؛ لأنها تعامل معاملة الفعل.

الإخبارُ بالظرف والجارِّ والمجرورِ

فالإخبار بالظرف نحو: وليد عندي، ونحو قوله تعالى: **((وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)) [الانفال: 42]** وكما في قولك: زيدٌ عندك. أمّا الإخبار بالجار والمجرور فنحو قولنا: عمر في المدرسة، أو كقوله تعالى: **((الحمد لله ربّ العالمين))** [الفاتحة: 01] وكما في قولك: زيدٌ في الدار[1].

شرط صِحَّة الإخبار بالظرف، والجار والمجرور.

يُشترط لِصحَّة الإخبار بالظرف، والجار والمجرور: أن يكون كل واحد منهما تامًّا، أي: يَحْصُل بالإخبار بهما فائدة ويتم بهما المعنى دون لَبْس، ولا خَفَاء، ويُفْهَم متعلقهما المحذوف، نحو: زيد عندك، ونحو: زيدٌ في الدار (أي: مُستقر، أو كائن

[1]– ينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 524.

عندك، أو في الدار) ولا يصحّ الإخبار بالناقص، نحو: زيدٌ اليوم، أو: زيدٌ بك؛ لعدم حصول الفائدة.

المتعلَّق بالظرف، والجار والمجرور: المتعلق نوعان:

1-مُتعلَّق عامٌّ، نحو: زيد عندك، ونحو: زيد في الدار. والمتعلق العام حذفه واجب، والتقدير: كائن، أو مستقر، أو نحوهما.

2-مُتعلَّق خَاصٌّ، وفي حذفه تفصيل:

أ-إذا وُجدت قرينة تدلّ عليه جاز حذفه، وجاز ذِكرُه؛ كأنْ يقول لك قائل: زيدٌ مسافرٌ اليوم، وعمرٌو غدًا؛ فتقول له: بلْ عمرو اليوم، وزيد غدا. ويجوز أن تقول: بل عمرو مسافرٌ اليوم، فجاز حذف المتعلق الخاص (مسافر) وجاز ذِكره؛ لوجود القرينة الدالة عليه في قول القائل الأول.

وجَعَلَ ابن هاشم في المعنى قوله تعالى: **((الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ)) [البقرة: 178]** أنّ المتعلق بالخبر الجار والمجرور خَاصٌّ، والتقدير: الحرُّ يُقْتَلُ بالْحُرِّ والعبدُ يُقْتَلُ بالعبدِ. وذهب ابن جِنّي إلى جواز ذِكْر المتعلق العام مستدلاً بقوله تعالى: **((فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ)) [النمل: 40]** ورُدّ عليه بأنه استقرار خاصٌّ بمعنى الثَّبات وعدم التَّحَرُّك، لا عَامٌّ بمعنى مُجَرَّد الحصول فيكون حينئذ حذفه واجباً.

ب-إذا لم تُوجد قرينة تدلّ عليه وَجَبَ ذِكْرُه، نحو: زيدٌ مسافرٌ اليوم.

حكم حذف مُتعلق الظرف، والجار والمجرور إذا وقعا صفة، أو حَالاً، أو صِلة:

-يجب حذف متعلق الظرف، والجار والمجرور إذا وقعا صفة، نحو: مررت برجلٍ عندك، أو في الدار. ويجب حذفه أيضًا إذا وقعا حالاً، نحو: مررت بزيدٍ عندك، أو في الدار. وكذلك يجب حذفه إذا وقعا صِلَة، نحو: جاء الذي عندك، أو في الدار.

لكن يجب في الصلة أن يكون المتعلق المحذوف فِعْلاً، والتقدير: جاء الذي استقر عندك، أو في الدار. وأمّا في الصفة، والحال فلا يجب ذلك فمتعلقهما كمتعلق الخبر.

الإخبارُ بظرفِ الزَّمَانِ، والمكَانِ عن المبتدأ:

أنواع المبتدأ: المبتدأ نوعان:

1-اسم صريح، نحو: الشَّمسُ بازغةٌ، والهلالُ طالعٌ، والعِلْمُ نورٌ، والنَّومُ مفيدٌ.

2-مصدر مُؤَوَّل، كما في قوله تعالى: ((وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)) [البقرة: 148]. (أي: صِيامُكم) وكما في قولك: أن تجْتَنِبَ المعاصي أنفعُ لك (أي: اجتنابُك)[1].

أنواع الاسم الصريح الذي يقع مبتدأ.

الاسم الصريح الذي يقع مبتدأ نوعان:

1-اسم جُثَّة: (أي: الجِسْم الْمَحْسُوس بالبَصَر، أو بغيره مِن الحَوَاس) كالشَّمس، والقمر، والهلال والشجرة، والقلم.

2-اسم معنى: (أي: الذي لا يكون جسْماً، وإنّما يكون شيئاً مفهوماً بالعقل) كالعلم، والنوم، والأدب، والشَّرف.

الابتداءُ بالنكرةِ: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة. ويجوز أن يكون نكرة بشرط الإفادة.

المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة: تكون النكرة مبتدأ إذا أفادت. وتحصل الفائدة في مواضع كثيرة منها:

---

[1]- ينظر: محمّد عيد، النحو المصفى، ص 204.

1-أن يتقدم الخبر على النكرة وهو ظرف، أو جار ومجرور، نحو: عندك فضل، ونحو: فيك خير. ولا يجوز، نحو: قائمٌ رجلٌ؛ لأن المتقدم ليس ظرفاً، ولا جارّاً ومجرورًا.

2-أن تقع بعد الاستفهام عليها، نحو: هَلْ فَتًى هنا؟

3-أن يتقدّم النَّفيُ عليها، نحو: ما كريم مذموم[1]، ما خِلٌّ لنا، ما عَمَلٌ بِضَائِعٍ.

4-أن تُخصَّص النكرة بِوَصْف، نحو: رجلٌ مِنَ الكِرَامِ عندنا. فرجل: مبتدأ موصوف، ومِن الكرام: صفة، ونحو: نومٌ مُبَكِّرٌ خيرٌ مِنْ سَهَرٍ.

5-أن تخصّص بإضافة، نحو: عَمَلُ بَرٍّ يَزِينُ. فعمل: مبتدأ مضاف، وبرٍّ: مضاف إليه، ونحو: صَلاةُ ليلٍ أَنْفَعُ مِن نَومٍ.

6-أن تكون عاملة، نحو: رغبةٌ في الخير خيرٌ. فالجار والمجرور (في الخير) في محل نصب مفعول به عامله المصدر (رغبةٌ) ونحو: ضَرْبٌ الزيدانِ حَسَنٌ. فالزيدان: فاعل عامله المصدر ضَرْبٌ.

7-أن تكون شرطًا، نحو: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه.

8-أن تكون جواباً، نحو أن يُقال: مَنْ عندك؟ فتقول: رجلٌ، والتقدير: رجلٌ عندي.

9-أن تكون عَامّة، نحو: كُلٌّ يموتُ، ونحو: كُلٌّ مُحَاسَبٌ على عمله.

10-أن يُقصد بها التَّنوِيع، والتَّقْسِيم، نحو: عَرَفْتُ فصلَ الخريف مُتَقَلِّبًا فيومٌ باردٌ، ويومٌ حارٌّ، ويومٌ مُعْتَدِلٌ، وكما في قول الشاعر:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وثوبٌ أَجُرُّ

---

[1]- ينظر: محمد علي السَّراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر-دمشق، ط 01، 1983م، ص 84.

11-أن تكون للدعاء، كما في قوله تعالى: **((سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ)) [الصافات: 130]** ونحو: شِفَاءٌ للمريض.

12-أن يكون فيها معنى التَّعجُب، نحو: ما أحسنَ زيدًا! فـ (ما) مبتدأ نكرة تامّة.

13-أن تكون خَلَفًا من موصوف، بمعنى أن تكون صفة لموصوف محذوف، نحو: مُؤْمِنٌ خيرٌ من كافر، والتقدير: عَبْدٌ مؤمن.

14-أن تكون مُصَغّرة، نحو رُجَيْلٌ عندنا؛ لأن التصغير يُفيد معنى الوصف. والتقدير: رجلٌ صغيرٌ عندنا.

15-أن تكون في معنى المحصور، نحو: شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ، ونحو: شيءٌ جاء بك، والتقدير: ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شَرٌّ، وما جاء بك إلا شيء. وجعل بعضهم مثل هذين المثالين من نوع النكرة الموصوفة، والتقدير: شرٌّ عظيمٌ أهرَّ ذا نابٍ، وشيءٌ عظيمٌ جاء بك؛ ذلك لأن الوصف أعمّ من أن يكون ظاهرًا أو مقدرًا، وهو هنا مقدّر.

16-أن يقع قبلها واو الحال، نحو: قطعت الصحراء ودليلٌ يُرْشِدُني، وكما في قول الشاعر:

سَرَيْنَا ونَجْمٌ قد أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاك أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

في هذا البيت ابْتُدِئَ بالنكرة (نجمٌ) لوقوعها في أول جملة الحال، وقد سُبقت بواو الحال.

وقد تقع النكرة في أول جملة الحال، ولا تُسبق بواو الحال، كما في قول الشاعر:

الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا في الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مذْيةٌ بِيَدِي

17-أن تكون معطوفة على معرفة، نحو: زيدٌ ورجلٌ قائمان

18-أن تكون معطوفة على وصف، نحو: تَمِيمِيٌّ ورجلٌ في الدار.

19-أنْ يُعْطف عليها موصوف، نحو: رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ في الدار. فرجل: مبتدأ نكرة، وامرأة: موصوف معطوف على رجل، وطويلة: صِفة.

20-أن تكون مُبْهَمَة قَصْدًا، كما في قول الشاعر:

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

ابْتُدِئ بالنكرة (مُرَسّعَة) لكونها مُبْهمة (ومعنى مرسَّعة: التَّمِيمَة) فالشاعر لا يَقْصِدُ تَميمة دون أُخْرى، ونحو: زائرٌ عندنا، إذا قَصَد المتكلِّم الإبهام لِغرَضٍ ما.

21-أن تقع بعد لولا، كما في قول الشاعر:

لَوْلاَ اِصْطِبَارٌ لأَوْدى كُلُّ ذِي مِقةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ

ابتدئ بالنكرة (اصطبار) لكونها واقعة بعد لولا، ونحو: لولا إيمانٌ وصبرٌ ما نال مُسْلِمٌ مُبْتَغَاه.

22-أن تقع بعد فاء الجزاء الداخلة على جواب الشرط، نحو: إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّباط، ونحو: إنْ تَيَسَّرَ بعضٌ فَبَعْضٌ لا يَتَيَسَّرُ.

23-أن تَدْخُلَ لام الابتداء عليها، نحو: لَرَجُلٌ قائمٌ، ونحو: لَعِلْمٌ نافعٌ.

24-أن تقع بعد (كم) الخبرية، كما في قول الشاعر:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وخَالَةٌ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

ابتدئ بالنكرة (عَمَّةٌ) على رواية رفع (عمةٌ) لكونها واقعة بعد كم الخبريّة التي هي في محل نصب على الظرفية.

ويجوز أن يكون المسوِّغ في هذا البيت كون النكرة موصوفة بمتعلق الجار والمجرور (لك) وبفَدْعَاء المحذوف الذي يدلّ عليه وَصْف (خالة) به كما في الشطر الثاني، وعلى هذا تكون كم: في محل رفع مبتدأ، وعمَّةً (بالنصب) تمييز لها[1].

الواجب في المبتدأ أن يكون معرفة: المبتدأ محكوم عليه والخبر حُكْم، فإذا كان المبتدأ نكرة فقد حَكَمْت على مجهول والْحُكْم على المجهول لا يُفيد؛ من أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة، أو نكرة مخصوصة.

تأخيرُ الخبرِ، وتقديمِه: الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر؛ ذلك لأنّ الخبر وَصْفٌ في المعنى للمبتدأ فاستحقَّ التأخير كالوصْف.

شرط جواز تقديم الخبر: يجوز تقديم الخبر إذا لم يَحْصل بتقديمه لَبْسٌ، نحو: قائمٌ زيدٌ، ونحو: قائمٌ أبوه زيد، وأبوه مُنطلق زيدٌ، وفي الدار زيدٌ، وعندك عمرو[2].

مواضعُ تأخيرِ الخبرِ وجوباً:

أحكام الخبر باعتبار تقديمه على المبتدأ، وتأخيره عنه: للخبر بهذا الاعتبار ثلاثة أحكام، هي:

1-جواز تقديم الخبر، وتأخيره. (وقد سبق ذِكرُه).

2-وجوب تأخيره.

3-وجوب تقديمه.

المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر: يجب تأخير الخبر في مواضع كثيرة منها:

---

[1]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 216 حتّى ص 227... وينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 514، 515، 516.

[2]- ينظر: هادي نهر، النّحو التطبيقي وفقا لمقررات النّحو العربي في المعاهد والجامعات العربية، ج 01، 146.

1-أن يكون كلٌّ من المبتدأ، والخبر معرفةً، أو نكرةً يَصْلُحُ كلٌّ واحد منهما أن يكون مبتدأ، ولا مُبَيِّن للمبتدأ من الخبر، نحو: زيدٌ أخوك، ونحو: أكبر منك سِنًّا أكثر منك تجربةً. ففي هذين المثالين لا يجوز تقديم الخبر؛ لأنك لو قدمته فقلت: أخوك زيدٌ، أو: أكثر منك تجربة أكبر منك سِنًّا، لكان المقدم مبتدأ؛ لأنهما متساويين في التعريف، والتنكير ولا دليل يدّل على أنّ المتقدِّم هو الخبر. فإذا وُجد دليل يدل على أنّ المتقدَّم خبر جاز تقديمه، نحو: أبو يوسف أبو حَنيفةَ.

في هذا المثال يجوز تقديم الخبر أبو حنيفة؛ لأنه معلوم أنّ المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا العكس. ومنه قول الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ.

فقد قدّم الشاعر الخبر (بَنُونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا) مع تساوي المبتدأ، والخبر في التعريف؛ وذلك لوجود دليل يدل على الخبر، هو: أنَّ المراد هنا تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم لا العكس[1].

2-أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، نحو: زيدٌ قام. فالفعل (قام) وفاعله الضمير المستتر خبر عن زيد[2].

3-أن يكون الخبر محصورًا بإنما، أو إلا، نحو: إنَّما زيدٌ قائمٌ، ونحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ، وهذا هو المقصود من قول الناظم: " أو قُصِد استعماله مُنْحَصِرًا " فلا يجوز في هذين المثالين تقديم (قائم) على (زيد) لأن الخبر قائم محصور في المبتدأ.

4-أن يكون خبرًا لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء، نحو: لزيدٌ قائمٌ. فلا يجوز: قائمٌ لزيدٌ؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام.

---

[1]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 232، 233، 234.

[2]- نفسه، ج 01، ص 235.

5-أن يكون المبتدأ له صدر الكلام، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وما التعجبية، وكم الخبرية، نحو: مَنْ لي مُنجِدا؟ فَمنْ: اسم استفهام مبتدأ. ولا يجوز تقديم الخبر (لي منجدا) عليه، ونحو: أيُّ رجلٍ تُصَاحِبْه أصاحبْه، ونحو: كم مجاهدين ماتوا في سبيل الله. ففي هذه الأمثلة جميعًا لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأن له الصدارة[1].

تفاوت درجة التعريف في المعارف: تتفاوت المعارف وتختلف في درجة التعريف وقوّته فالضمير أقوى وأعرف من العَلَم، والعلم أقوى وأعرف من اسم الإشارة، بل إن النوع الواحد يتفاوت في درجة تعريفه، وقوّته، فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

تفاوت درجة التنكير في النكرات: كذلك النكرة تتفاوت في درجة التنكير وقوّته، فالنكرة المحضة أقوى في التنكير من المختَصَّة؛ لأن الاختصاص يُضعِّف التنكير، ويقرّب النكرة من المعرفة؛ ولذا جاز الابتداء بالنكرة المختصة.

مواضعُ تقديمِ الخبرِ وجوبا: يقدّم الخبر وجوبا في المواضع الآتية:

1-أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوّغ إلا تقدُّم الخبر، والخبر ظَرفٌ، أو جارٌ ومجرور، نحو: عندي دِرْهمٌ، ونحو: لي وَطَرٌ. وأجمع النحاة، والعرب على **منع تأخير الخبر** في مثل هذين المثالين، فلا يصحّ: درهَمٌ عندي، ولا: وطَرٌ لي. فإن كان للنكرة مسوَّغ جاز تقديم الخبر وتأخيره، نحو: رجلٌ ظريفٌ عندي، ويجوز: عندي رجلٌ ظريف؛ لأن النكرة موصوفة.

---

[1]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 235، 236، 237.

2-أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: في الدار صاحبُها، فلا يجوز تأخير الخبر في مِثْل هذا المثال؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورُتْبة، فلو قلنا: صاحبها في الدار، لعاد الضمير (الهاء) في المبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز.

3-أن يكون الخبر له صَدْر الكلام، نحو: أينَ مَنْ عَلِمْتُهُ نصيرًا؟ فأين: خبر مقدّم، ومَنْ الموصولة: مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تأخير الخبر؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام.

4-أن يكون المبتدأ محصورًا، نحو: مالنا إلا إتِّبَاعُ أَحْمَدَ. تقدَّم الخبر (لنا) وجوباً؛ لأن المبتدأ (اتباع) محصور بإلا. ومنه قولك: إنما في الدار زيدٌ[1].

معنى قول: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر.

في قولنا: في الدار صاحبها، الخبر هو: الجار مع مجروره، والضمير في المبتدأ (صاحبها) عائد على المجرور وحده (الدار) فهو بذلك عائد على بعض الخبر لا على الخبر كله.

جواز حذف المبتدأ، وجواز حذف الخبر: يجوز حذف كلٍّ من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليهما دليل.

فمثال حذف المبتدأ جوازًا أنْ يُقال: كيف زيدٌ؟ فتقول: صحيحٌ (أي: زيدٌ صَحيحٌ) ومثله قوله تعالى: **((مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)) [فصلت: 46]** (أي: من عمل صالحا فَعَمَلُه لنفسِه، ومن أساء فإِسَاءَتُه عليها)[2].

---

[1]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 240، 241، 242.

[2]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 246.

ومثال حذف الخبر جوازًا أنْ يُقال: مَنْ عندكما؟ فتقول: زيدٌ (أي: زيدٌ عندنا) ومن حَذْفِ الخبر قولك: خرجتُ فإذا السَّبُعُ (أي: فإذا السَّبُعُ موجودٌ)

جواز حذف المبتدأ، والخبر مَعًا: يجوز حذف المبتدأ والخبر معًا إذا دلّ عليهما دليل، كقوله تعالى: **((وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْن)) [الطلاق: 04]** (أي : واللائي لم يحضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ) فحُذِف المبتدأ والخبر، وهو (فعدتهنّ ثلاثة أشهر) وذلك لدلالة ما قبله عليه، والجملة من المبتدأ والخبر المحذوفين في محل رفع خبر (اللائي) ويجوز في الآية أن يكون المحذوف مفرداً لا جملة، والتقدير: واللائي لم يحضْنَ كذلك، ويجوز أن يكون قوله تعالى: **((وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْن))** معطوف على قوله: **((وَاللَّائِي يَئِسْنَ))** ولجواز الأوجه الثلاثة في الآية كان الأَوْلَى بالتمثيل لحذف المبتدأ والخبر، بنحو قولك: نَعَمْ، لمنْ قال لك: أزيدٌ قائمٌ ؟ إذ التقدير: نعم. زيدٌ قائِمٌ[1].

حذفُ الخبرِ وجوبا: يحذف الخبر وجوباً في أربعة مواضع، هي:

1-أن يكون خبرًا لمبتدأ واقع بعد لولا، نحو: لولا زيدٌ لأتَيْتُكَ، والتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ لأتيتك. وفي وجوب حذفِ خبر المبتدأ الواقع بعد لولا أقوال منها:

أ-أنَّ حذفه واجبٌ غالباً. والقول (غالباً) احترازًا عمّا ورد ذكرُه شذوذًا، كما في قول الشاعر:

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ.

فقد ذكر الشاعر الخبر (قبله) مع أن المبتدأ واقع بعد لولا التي يجب فيها حذف الخبر.

---

[1]- نفسه، ج 01، ص 246.

ب–أنّ حذفه واجبٌ دائماً. وما ورد ذِكْرهُ فهو مؤول، فالشاهد السابق يمكن توجيهه على الآتي: أنّ (قبلَه) ظرف متعلق بمحذوف حال والخبر محذوف، وعلى ذلك فلا شاهد في هذا البيت على ذِكْر الخبر. فإن لم يمكن تأويل الشاهد فهو شَاذٌّ. هذا إن كان الشاهد صادرًا عَمّن يُسْتَشْهَدُ بكلامه، فإن كان صادرًا عمن لا يستشهد بكلامه فهو لَحْن. وهذا هو قول جمهور النحاة.

ج–أنّ الخبر إما أن يكون كونًا عامًّا مُطْلقًا، وإما أن يكون كونًا خاصًّا مُقيَّدًا. فإن كان كونًا مُطلقاً وجب حذفه، نحو: لولا زيدٌ لكانتِ الحربُ (أي: لولا زيدٌ موجود) فموجود: خبر، وهو عام مطلق. وإنْ كان كونا مقيدًا فإما أنْ يدل عليه دليل أولا، فإن دل عليه دليلٌ جاز إثباته، وحذفه، نحو أن يُقال: هل زيدٌ مُحْسنٌ إليك؟ فتقول: لولا زيدٌ لهلكت (أي: لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إليَّ لهلكت) فمحسن: خبر خاص مقيّد دلّ عليه السؤال، فإن شئت حذفت الخبر، وإن شئت ذكرتَه. ومنه قول الشاعر:

يُذيِبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضَبٍ فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

ذكر الشاعر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، وهو جملة (يمسكه) لأنه خبر خاص دلّ عليه الدليل وهو مفهوم من المعنى.

أما إن لم يدل عليه دليل فيجب ذكره، نحو: لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إليَّ ما أتيتُ. وهذا القول الثالث هو الذي ذهب إليه ابن عقيل ورأى أنّه الأقرب إلى الصواب.[1]

2–أن يكون المبتدأ نَصًّا في اليمين، أي (القَسَم)، نحو: لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ، والتقدير: لعمرُك قَسَمي، أو يميني. فعمرُك: مبتدأ، وقسمي: الخبر المحذوف، ولا يجوز ذِكره.

[1]– ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 248 حتّى 252.

وأما قولهم: يمينُ الله لأفعلنَّ، ففي مثل هذا المثال لا يتعيَّن أن يكون المحذوف خبرًا؛ لجواز كون المحذوف مبتدأ، ويمين الله: خبره، والتقدير: قسمي يمين الله.

وأما في قولك: لعمرك لأفعلنّ، فإنَّ المحذوف يتعين أن يكون خبرًا؛ وذلك لأن لام الابتداء دخلت على المبتدأ (لعمرُك) وحقّ لام الابتداء الدخول على المبتدأ. أمّا إذا لم يكن المبتدأ نصًّا في القَسَم جاز حذف الخبر، وإثباته، نحو: عَهْدُ الله لأفعلنّ، والتقدير: عهدُ اللهِ عَلَيَّ. فعهد: مبتدأ، وعليَّ: الخبر المحذوف، ويجوز إثباته؛ لأن كلمة (عهد) ليست نَصًّا في القَسَم.

3-أن تقع بعد المبتدأ (واو) العطف التي هي نَصٌّ في المعِيَّة، نحو: كُلُّ صانعٍ وما صَنَعَ. فكلّ: مبتدأ، وما صنع: معطوف على كل، والخبر محذوف، تقديره: مُقْتَرِنَان، أو مُتَلاَزِمَانِ.

وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر في مثل هذا الموضع؛ لأنه كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر. فكل صانع وما صنع، معناه: كل صانع مع ما صنع، وهذا كلام تام مفيد. وهذا الرأي اختاره ابن عصفور. فإذا لم تكن الواو نصًّا في المعية لم يجب حذفه، نحو: زيدٌ وعمُرو قائمان. فالواو هنا ليست للمعيّة؛ لأن قيام زيد مع عمرو لا يكون مقترناً وملازماً في كل الأوقات، أو أكثرها، بل الواو هنا للعطف تفيد الاشتراك.

4-أن يكون المبتدأ مصدرًا، وبعده حال سَدّتْ مسدّ الخبر، ولا تصلح أن تكون خبرًا، نحو: ضَرْبِي العبدَ مُسيئًا. فضربي: مبتدأ وهو مصدر، والعبدَ: مفعول به عامله المصدر، ومُسيئًا: حال سدّت مسدّ الخبر، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: ضربي العبدَ إذا كان مُسيئًا. هذا إذا أردت الاستقبال، فإن أردتَ الماضي، فالتقدير: ضربي العبدَ إذ كان مسيئًا. فظرف الزمان (إذا كان، أو إذ كان) ظرف نائب عن الخبر، ومسيئًا: حال من الضمير المستتر في كان العائد إلى العبد.

والحال في قولك: ضربي العبد مسيئًا، لا تصلح أن تكون خبرًا؛ إذ لا يُقال: ضربي مُسِيءٌ؛ لأن الضرب لا يوصفُ بأنه مُسِيء[1].

المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ: يحذف المبتدأ وجوبا في المواضع الآتية:

1-النعت المقطوع إلى الرفع في مدح، أو ذَمٍّ، أو تَرَحُّم. فمثال المدح: مررت بزيد الكريمُ، ومثال الذّم: مررتُ بزيدٍ الكذوبُ، ومثال التَّرَحُّم: مررت بزيدٍ المسكينُ. فالكريمُ، والكذوب، والمسكين، هي في الأصل صفات، ثم قُطعت إلى الرفع فأصبحت أخباراً مبتدأُ كلٍّ منها محذوف وجوباً، تقديره (هو).

2-أن يكون الخبر مخصوص (نِعْمَ) أو (بِئْسَ) نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌ. فزيدٌ، وعمرٌو: خبران لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره: هو (أي: الممدوح زيدٌ، والمذموم عمرو).

3-أن يكون الخبر صريحًا في القَسم، نحو ما حكى الفارسي من كلامهم: في ذِمَّتِي لأَفْعَلَنَّ. ففي ذمتي: خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: في ذمَّتي يمينٌ لأفعلنَّ.

4-أن يكون الخبر مصدرًا نائباً عن فعله، نحو قوله تعالى: **((فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)) [يوسف: 18]** صبرٌ: مصدر نائب عن فعله؛ لأنه يُؤَدِّي معنى فعله، ويُغني عن التَّلَفُّظ به، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره: صبري صبرٌ جميلٌ.

5-مبتدأ الاسم المرفوع بعد لاَسِيَّمَا سواء أكان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة، أم معرفة. فمثال النكرة قول الشاعر:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلاَسِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

---

[1]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 252، 253، 254.

فيومٌ: خبر نكرة، والمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: ولا مِثلَ الذي هو يومٌ بدارة جُلْجُلِ، ومثال المعرفة: أحبُّ الشعراءَ لا سِيَّما البُحْتُرِيُّ. فالبحتريُّ: خبر معرفة، والمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: ولا مثل الذي هو البحتريُّ.

6-بعد المصدر النائب عن فعل الأمر، ويكون بعد المصدر ضمير مجرور لمخاطب، نحو: سَقْياً لك، ورَعْيًا لك. فالمصدران (سَقْيا، ورَعْيا) نائبان عن لفظ فعل الأمر وعن معناه، وجاء بعدهما الجار والمجرور (لك) وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: اِسْقِ اللهمَّ سَقْياً، الدعاءُ لك يا فلان، وارْعَ اللهمَّ رَعْياً، الدعاءُ لك يا فلان ؛ وبذلك يتضح أنّ هذين المثالين وما شابههما هما في الحقيقة جملتان لا جملة واحدة، ويتضح كذلك أنّ الجار والمجرور (لك) ليس مُتعلقاً بالمصدر بل هو متعلق بمحذوف خبر ولو كان متعلقاً بالمصدر لفسد المعنى؛ إذ يكون التقدير: اسقِ يا الله لك، فيؤدي هذا إلى أنّ الله منه السَّقْيُ وله السَّقي؛ فقولنا (له السَّقي) معناه فاسد ليس بصحيح[1].

المحاضرة الثامنة عشر:

كَانَ وأخواتُها

كان وأخواتها: أفعال باتفاق إلاَّ (ليس) فهي موضع خلاف العلماء، وذلك على النحو الآتي:

1-الجمهور: يرون أنها فعل، بدليل قبولها علامات الفعل، فهي تقبل تاء التأنيث الساكنة، نحو: ليستْ هِندٌ مريضةً، وتقبل تاء الفاعل، نحو: لستُ بمريضٍ.

[1]- ينظر: محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 517، 518.

2–ابن السَّراج، وأبو عليّ الفارسي، وأبو بكر بن شُقَير: يرون أنها حرف، وليستْ فِعْلاً، واستدلوا على ذلك بما يلي:

أنّ **ليس** أشبهت الحرف من وجهين، الوجه الأول: مشابهته (ما) النافية في المعنى، فكلّ منهما يدلّ على النفي.

والوجه الثاني: مشابهتها الحرف شَبَهًا جُموديا، فالحرف جامدٌ لا يتصرف، وكذلك (ليس) جامد لا يتصرف[1].

عمل كان وأخواتها:

كان وأخواتها ترفع المبتدأ ويُسمى اسمها، وتنصب الخبر ويُسمى خبرها.

شروط عمل كان وأخواتها: كان وأخواتها باعتبار عملها قسمان:

1–قسم يعمل بلا شرط، وأفعاله هي: كان، وظَلَّ، وبَاتَ، وأَضْحَى، وأَصْبَحَ، وأَمْسَى، وصَارَ، ولَيْسَ.

2–قسم لا يعمل إلا بشرط، وهو قسمان:

أ–قسم يُشترط لعمله أن يَسْبقَه نَفْيٌ لفظًا أو تقديرًا، أو يَسْبقَه شبه نَفي، وهي أربعة أفعال: زال، وبَرِحَ، وفَتِئَ، وانْفَكَّ.

فمثال النّفي لفظاً: مازالَ زيدٌ قائمًا، ومثاله تقديرًا قوله تعالى: **((قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِين)) [يوسف: 85]** (أي لاتفتؤُ) [1] ولا يحذف حرف النفي معها إلا بعد القسم، كما في الآية.

---

[1]– ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 262.

أمّا شبه النّفي فهو نوعان:

1-النَّهي: نحو لا تَزَلْ قائمًا، والمعنى: أَنْهَاك عن القيام.

2-الدعاء: نحو لا يزالُ اللهُ مُحْسِنًا إليك، والمعنى: الدعاء بأن يدومَ إحسان الله على المخاطَب.

وقد يكون الدعاء بـ (لَنْ) نحو: لن يزَالَ اللهُ يرعانا ويحفظُنا، والمعنى: الدعاء بأن يدوم حفظ الله ورعايته إيانا.

ب-قسم يشترط في عمله أن يَسبقه (ما) المصدرية الظرفية، وهو فعل واحد، هو (دام) نحو: أَعْطِ مادُمْتَ مُصيبًا دِرْهَما (أي: أعطِ مُدَّة دَوامِكَ مصيبا دِرهما) ومنه قوله تعالى: **((وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا)) [مريم: 31]** (أي: مُدّة دَوَامي حَيًّا)[2].

مَا يَتَصَرَّفُ، وما لا يتصرَّفُ

أقسام كان وأخواتها باعتبار التَّصَرُّف، وعدمه: تنقسم كان وأخواتها بهذا الاعتبار إلى قسمين: -**إجمالاً، وهما:**

1-قِسْمٌ مُتَصَرَّفٌ: وهو كان وأخواتها ما عدا ليس، ودام.

2-قسمٌ غيرُ مُتَصَرَّفٍ: وهو فعلان، هما: ليس، ودام.

تفصيلاً، وهو ثلاثة أقسام هي:

---

[1]- ينظر: هادي نهر، النّحو التطبيقي وفقا لمقررات النّحو العربي في المعاهد والجامعات العربية، ج 01، ص 185. وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 263.

[2]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 265، 266، 267.

1–قسم متصرف تصرُّفاً كاملاً بأن يأتي منه الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل.

والأفعال المتصرفة تصرّفا كاملاً هي: كَانَ، وظَلَّ، وبَاتَ، وأَضْحَى، وأَصْبَحَ، وأَمْسَى، وصَارَ.

2–قسم متصرف تصرُّفاً ناقصاً بأن يأتي منه الماضي، والمضارع، واسم الفاعل، وهو أربعة أفعال، هي: زَالَ، وفَتِئَ، وبَرِحَ، وانْفَكَّ. وهذه الأفعال لا يَأتي منها أمر، ولا مصدر.

3–قسم لا يتصرف فلم يأت منه إلا الماضي فقط، وهو فعلان: لَيْسَ، ودَامَ.

وما تصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي، كما في قوله تعالى: **((وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) [البقرة: 143]** وقوله تعالى: **((كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ)) [النساء: 135]** وقوله تعالى: **((كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا)) [الاسراء: 50]** وكقولك: زيدٌ كائنٌ أَخَاكَ. ففي هذه الأمثلة عَمِل المضارع، والأمر، واسم الفاعل عَمَلَ الفعل الماضي (كان) فرفعت المبتدأ، ونصبت الخبر[1]، كما ترى.

حكم توسّط خبر كان، وأخواتها:

أخبار هذه الأفعال يجوز توسطها بين الفعل، والاسم، وذلك بشرط واحد، هو: أَلاَّ يكون تقديم الخبر، وتأخيره واجباً. فمثال تقديم الخبر على الاسم وجوباً: كان في الدار صاحبُها، فتقديم الخبر هنا واجب؛ ولذلك لا يجوز تقديم الاسم عليه؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم: كان أخي رفيقي، فلا يجوز هنا تقديم الخبر (رفيقي) على الاسم (أخي)؛ لأن كليهما معرفة؛

[1]– ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 268، 269.

ولعدم ظهور علامة الإعراب فيهما، فلا يعلم أيهما الخبر. فإن لم يكن تقديم الخبر، وتأخيره واجبا جاز التوسط، كما في قوله تعالى: **((وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِين)) [الروم: 47]** ونحو: كان جالسا عمرو[1]، وصار ثلجًا الماءُ.

حكم تقديم خبر كان وأخواتها، وتأخيره: لخبر كان وأخواتها باعتبار التقديم، والتأخير ستة أحكام، هي:

1-وجوب التأخير: وذلك في مسألتين:

أ-إذا كان إعراب الاسم والخبر جميعًا غير ظاهر (مقدّر) نحو: كان صديقي عَدُوَّي.

ب-إذا كان الخبر محصورًا، كما في قوله تعالى: **((وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَة)) [الأنفال: 35]** فالخبر (مُكاءً) يجب تأخيره؛ لأنه محصور بـ (إلا).

2-وجوب التوسّط بين الفعل، واسمه: (أي: وجوب التَّقدُّم على الاسم) وذلك إذا كان في الاسم ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: يُعْجِبُني أنْ يكونَ في الدار صاحبها. في هذا المثال يجب توسط الخبر، ولا يجوز تأخيره؛ لئلا يعود الضمير الذي في الاسم على متأخر لفظًا، ورتبة، ولا يجوز كذلك في هذا المثال أن يتقدّم الخبر على أنْ المصدرية؛ لئلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول، فلم يبقَ إلا توسُّط الخبر؛ لأنّ (أنْ) المصدرية تمنع تقديم الخبر عليها، وتمنع تقديم الخبر على الفعل الذي تنصبه.

3-وجوب التقدم على الفعل، واسمه جميعاً: وذلك إذا كان الخبر مِمَّا له الصدارة، كاسم الاستفهام، نحو: أين كان زيدٌ؟

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 272، 273.

4-امتناع التَّأَخُّر عن الاسم مع جواز توسطه بين الفعل، واسمه، أو التقدم عليهما، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبر -كما في الحالة الثانية-ولم يكن ثَمَّةَ مانع من التقدم على الفعل، نحو: كان في الدار صاحبُها، ونحو: كان غلامَ هندٍ بعْلُها. في هذين المثالين يمتنع تقديم الاسم؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبه؛ ولذلك جاز التوسط.

ويجوز أن يتقدم الخبر على الفعل واسمه، نحو: في الدار كان صاحبُها، ونحو: غلامَ هندٍ كان بعلُها؛ وذلك لعدم وجود مانع يمنع هذا التقدم.

وأما الحالة الثانية المذكورة سابقًا فإن المانع هو (أن) المصدرية كما بَيَّنَّا.

5-امتناع التقدّم على الفعل، واسمه جميعًا مع جواز توسطه بينهما، أو تأخّره عنهما جميعاً، نحو: هَلْ كان زيدٌ صَدِيقَك؟ في هذا المثال يمتنع تقديم الخبر على (هل) لأنها استفهام، والاستفهام له صدر الكلام.

ويمتنع كذلك توسطه بين هل، والفعل (كان)؛ لأن الفصل بينهما غير جائز. ويجوز توسط الخبر بين الفعل، واسمه، نحو: هل كان صديقَك زيدٌ؟ ويجوز تأخره عنهما، كما في المثال الأول: هل كان زيدٌ صديقَك؟

6- جواز الأمور الثلاثة: التأخر، والتقدم على العامل، والتوسط بينه وبين الاسم:

أ-التقدّم على الفعل، نحو: صديقَك كان محمدٌ.

ب-التَّوسُّط، نحو: كان صديقَك محمدٌ.

ج-التَّأَخُّر عنهما، نحو: كان محمدٌ صديقَك.

هذا إذا لم يكن ثمَّة ما يمنع ذلك[1].

---

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج 01، ص 570، 571، 572.

حكمُ تقدُّمِ الخبرِ على (ما) النَّافيةِ:

لا يجوز تقدّم خبر كان وأخواتها على ما النافية سواء كان النفي شرطاً في عمل هذه الأفعال، أم لم يكن.

فأمَّا **الأول**، وهو: ما كان النفي شرطا في عملها، فنحو: ما زال، وأخواتها، فلا يصح قولك: قائمًا ما زال زيدٌ. وأجاز ذلك جمهور البصريين؛ وذلك لأن (ما) النافية عندهم ليس لها حقّ الصدارة، وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفي بـ (ما) عليها مطلقاً، ووافقهم ابن كَيْسَان، والنَّحَّاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يُشترط فيها النّفي. وأمَّا الثاني، وهو: ما لم يكن النّفي شرطا في عملها، فنحو: ما كان زيدٌ قائماً، فلا يصح قولك: قائمًا ما كان زيدٌ، وأجاز ذلك بعضهم[1].

حكمُ تقدمِ خبرِ ليسَ عليها، وتَمَامُ كان وأخواتِها، ونُقْصَانُها

خلاف النحويين في حكم تقديم خبر (ليس) عليها.

-ذهب الكوفيون، والمبرّد، والزَّجاج، وابن السَّرَّاج، وأكثر المتأخرين-ومنهم ابن مالك-إلى منع تقديم خبر ليس عليها. وذهب أبو علي الفارسيُّ، وابن بَرْهان إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، نحو: قائمًا ليس زيدٌ. ونُقل عن سيبويه قولان، أحدهما: المنع، والثاني: الجواز. ولم يَرد عن العرب تقدّم خبر ليس عليها -وهذه حجّة المانعين-وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدّم معمول خبرها عليها-وهذه حجة من أجاز تقدم الخبر عليها -كقوله تعالى: **((أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ))**

---

[1]- ينظر: نفسه، ج 01، ص 573.

[هود: 08] فكلمة يوم: ظرف معمول للخبر (مصروفًا) وهذا الظرف المعمول للخبر قد تقدم على ليس، والقاعدة عند العلماء لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل[1].

ومعنى هذه **القاعدة** أنّه إذا جاز تقدم المعمول جاز كذلك تقدم العامل، فإذا جاز تقديم معمول خبر ليس عليها جاز كذلك تقدّم العامل؛ لأن الغالب والأصل ألاّ يتقدم المعمول إلا إذا جاز تقدم العامل وهو الخبر. وهذه القاعدة غير مطَّردة فقد أجاز العلماء تقديم المعمول، ولم يجيزوا تقديم العامل في عدّة مواضع، هي:

1-إذا كان خبر المبتدأ فعلاً لم يُجز البصريون تقديمه على المبتدأ؛ لئلا يلتبس بالفاعل؛ فلا يقولون: (ضرب زيد) ولكنهم أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو: عمرٌو ضرب زيداً؛ فيقولون: زيدًا عمرٌو ضَرَبَ. فتقدَّم المعمول (زيدًا) وهو مفعول لضَرَبَ على المبتدأ (عمرو).

2-خبر إنّ إذا لم يكن ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، لم يُجيزوا تقديمه على اسمها؛ فلا يقولون: إنّ جالسٌ زيدًا، وأجازوا تقديم معمول الخبر على الاسم؛ فيقولون: إنَّ عندك زيدًا جالسٌ، والأصل: إنَّ زيدًا جالسٌ عندك.

3-الفعل المنفي بـ (لم، أو لن) لم يجيزوا تقديمه على النّفي؛ فلا يقولون: أَضْرِبْ لَمْ، ولا: أضربَ لَنْ، وأجازوا تقديم معموله عليه؛ فيقولون: زيدًا لن أضربَ، وعمرًا لم أضربْ.

4-أمَّا الشرطية، لم يجيزوا وقوع الفعل بعدها، وأجازوا وقوع معموله بعدها، نحو قوله تعالى: **((فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)) [الضحى: 09]** فاليتيم معمول للفعل (تقهر) فجاز كما رأيت في هذه المواضع تقدم المعمول في حين لم يجز تقدم العامل؛ وذلك لأنَّ

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 01، ص 277، 278.

لكلِّ موضع من المواضع الأربعة السابقة سبباً خاصًّا أجاز تقديم المعمول، ولم يُجز تقديم العامل.

الفعل التّام، والفعل النَّاقص: تأتي كان وأخواتها تامّة، وتأتي ناقصة.

المراد بالتام: ما اكتفى بمرفوعه في إتمام المعنى، ولم يَحْتَجْ إلى منصوب. وذلك في مثل قوله تعالى: **((وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ)) [البقرة: 280]** كان هنا تامّة؛ لأنها بمعنى: وُجِدَ، وكما في قوله تعالى: **((خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ)) [هود: 107]** دام هنا تامة؛ لأنها بمعنى: بَقِي واسْتمَرَّ، وكما في قوله تعالى: **((فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)) [الروم: 17]** أَمْسَى، وأصبح هنا تامَّتان؛ لأنهما بمعنى: الدخول في المساء، والدخول في الصباح.

والمراد بالناقصة: مالا يكتفي بمرفوعه ويحتاج إلى منصوب لإتمام المعنى.

وتأتي كان وأخواتها تامّة، وناقصة إلا فَتئَ، وليس، وزال التي مضارعها يَزَال فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

ويشْتُرط في زَالَ أن يكون مضارعها يَزَالُ؛ لأنّ زال نوعان ناقصة، وتامة.

فالناقصة، هي: التي مضارعها يَزَالُ، نحو: لا يزالُ المطرُ ينزلُ.

والتامّة هي: التي مضارعها يَزُولُ، نحو: زَالَتِ الشّمسُ، وتزولُ الشّمسُ، ومصدرها (الزَّوال) وهي ليست ناسخة، وإنما هي فعل تامّ لازم.

* **معاني كان الناقصة، وأخواتها:** يمكن توضيح معاني كان الناقصة وأخواتها بالتفصيل:

-كَانَ: اتصاف المبتدأ بالخبر في الماضي. وقد يكون اتصافه به على الدوام، كما في قوله تعالى: **((وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا)) [النساء: 17]**

-أمسى: لاتّصاف الاسم بالخبر مساء، تقول: أمسى الجوُّ منعشًا وأمست الرياحُ رخاءً.

-أصبح: وهي لاتِّصاف الاسم بالخبر في الصباح، تقول: أصبح الضوءُ ساطعًا، وأصبحت الرؤيةُ واضحةً.

-أضحى: وهي لاتِّصاف الاسم بالخبر في وقت الضحى، تقول: أضحت الشمسُ متوهِّجَةً وأضحى الجوُّ حارًّا.

-ظل: وهي لاتِّصاف الاسم بالخبر طوال النهار، تقول: ظلَّ المؤمنُ صائمًا.

-بات: وهي لاتِّصاف الاسم بالخبر في الليل، تقول: بات القَلِقُ مسهَّدًا أو بات الشرطيُّ ساهرًا.

-صار: وهي لتحول الاسم إلى الخبر، تقول: صار المهملُ مجتهدا وصار الكسولُ نشيطا.

-ليس: وهي تفيد نفي معنى الخبر عن الاسم تقول: ليس الصدقُ مهلكا، وليس الكذبُ منجيًا.

-زال، برح، فَتِئَ، انْفَكَّ: ومعناها دوام اتصاف الاسم بالخبر، تقول: ما زالت اللغةُ العربيةُ حيّةً متجدّدةً، وما بَرحَ أهلُها محافظين عليها، وما انْفَكَّ التفاهمُ بها ميسورًا بين العربِ جميعًا.

-دام: ومعناها بقي واستمر، وتفيد في جملتها دوام اتصاف اسمها بالخبر ما بقي كل منهما مرتبطا بالآخر، تقول: لن يُغْلَبَ العربُ ما داموا متَّحدين[1].

معاني كان التّامّة، وأخواتها:

[1] محمد عيد، النحو المصفّى، ص 237، 238.

كَانَ: حَصَلَ، أو وُجِدَ

ظَلَّ: دَامَ، واسْتَمَرَّ.

بَاتَ: نَزَلَ في الليل، أو أدْرَكَه الليل.

أضحى: دَخَلَ في الضحى.

أصبح: دخلَ في الصباح.

أمسى: دخلَ في المساء.

صار: رَجَعَ، أو انْتَقَلَ.

بَرِحَ: ذَهَبَ، أو فَارَقَ.

انْفَكَّ انْحَلَّ، وانْفَصَلَ.

دَامَ: بَقِيَ، واسْتَمَرَّ.

حكمُ تقديمِ معمولِ الخبرِ على اسم كان وأخواتها:

لا يجوز أن يلي (كان) وأخواتها معمول خبرها إلا إذا كان ظرفا، أو جارّا ومجرورا، وفي هذه المسألة تفصيل:

1-إذا كان معمول الخبر ظرفاً، أو جارًّا ومجروراً جاز تقديمه على اسم كان عند البصريين، والكوفيين، نحو: كان في الدار زيدٌ نائماً، ونحو: كان عندك زيدٌ مقيما؛ ذلك لأنه يُتَوَسَّع في الجار والمجرور، والظرف ما لا يُتوسع في غيرهما؛ وذلك لكثرة ما يُحتاج إليهما في الكلام.

2-إذا تقدّم الخبر، والمعمول معاً على الاسم، وقُدِّم الخبر على المعمول جازت المسألة، ولم يمنعها البصريون، نحو: كان آكلاً طعامَك زيدٌ. في هذا المثال تقدّم

الخبر، والمعمول (آكلا طعامَك) على اسم كان (زيد) وقُدِّم الخبر (آكلا) على المعمول (طعامَك) ولذا جازت المسألة؛ لأنه لم يَلِ كان معمول خبرها.

3-إذا تقدّم الخبر، والمعمول معاً على الاسم، وقُدِّم المعمول على الخبر امتنعت عند سيبويه، وجازت عند بعض البصريين، نحو: كان طعامَك آكلا زيدٌ.

4-إذا تقدّم معمول الخبر وحده على الاسم، وكان الخبر مؤخراً عن الاسم امتنعت عند البصريين، وجازت عند الكوفيين، نحو: كان طعامَك زيدٌ آكلا.

والفصيح عدم جواز تقديم معمول الخبر على اسم كان، وأخواتها إذ الم يكن ظرفا، ولا جارًّا ومجروراً؛ وذلك بناء على المأثور من فصيح كلام العرب، وهو ما ذهب إليه البصريون في المسألتين الثانية والرابعة، وما ذهب إليه سيبويه في المسألة الثالثة.

كانَ الزَّائِدَةُ: تأتي كان على ثلاثة أنواع هي:

1-ناقصة 2-تامّة 3-زائدة.

اختصاص كان دون أخواتها: تختص كان دون أخواتها بأمرين:

1-جواز زيادتها 2-جواز حذفها.

شروط زيادة كان: اشترط النحاة للحكم على زيادة كان شرطين:

1-أن تكون بلفظ الماضي أو بصيغته.

2-أن تكون متوسطة بين شيئين متلازمين، كالمبتدأ وخبره، نحو: زيدٌ كان قائمٌ، وكالفعل وفاعله، نحو: لم يُوجَدْ كان مِثْلُكَ، وكالصِّلة والموصول، نحو: جاء الذي كان أكرمْتُه، وكالصفة والموصوف، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ كان قائمٍ[1].

---

[1] ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج 01، ص 579.

وكان الزائدة غير عاملة، ويمكن حذفها والاستغناء عنها، ولا ينقص معنى الكلام بحذفها.

يشترط في كان الزائدة أن تكون بصيغة الماضي:

من المعلوم أن الحروف تقع زائدة، كالباء في خبر ليس، وغيرها، نحو: أنا لست بمريضٍ، ولَمَّا كان الفعل الماضي مبنيا فقد أشبه الحرف في بنائه؛ ولذلك فقد أخذ حكمه في كونه يقع زائدًا.

أمَّا المضارع فهو معرب؛ ولذلك لم يُشبه الحرف، بل أشبه الاسم، والأسماء لا تزاد إلا شذوذًا.

حذفُ كانَ واسمِها، وإبقاءُ الخبر:

مواضع حذف كان مع اسمها:

تحذف كان مع اسمها، ويبقى خبرها كثيرًا بعد إنْ، ولَوْ الشَّرطيتين، نحو: المرءُ مُحاسَبٌ على عمله إنْ خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌ، والتقدير:

إنْ كان العملُ خيرًا فخير، وإن كان العملُ شرًّا فشر، وكما في قول الشاعر:

قَدْ قِيلَ ما قِيلَ إنْ صِدْقًا وإنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَولٍ إذَا قِيلاَ

والتقدير: إنْ كان الْمَقُولُ صِدْقًا، وإنْ كان المقولُ كَذِبًا.

ومثال حذفهما بعد لو، **قوله ε: " الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حديد "**.

والتقدير: ولو كان مُلْتَمَسُكَ خاتمًا من حديد، ونحو قولك: ائْتِنِي بِدابَّةٍ ولوحِمَارًا، والتقدير: ولو كان المأتِيُّ به حمارًا. وشَذَّ حَذفهما بعد لَدُنْ، كقولهم: مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلَى إتْلائِها، والتقدير: مِنْ لَدُ أنْ كانت النَّاقَةُ شَوْلاً. في هذا المثل حُذفت كان مع اسمها بعد لَدُنْ، وبقي خبرها (شوْلاً) وهذا شاذّ؛ لأنّ حذفهما يكثر بعد (إنْ، ولو).

حذفُ كانَ وحدَها

الموضع الذي تحذف فيه كان وحدها مع بقاء اسمها وخبرها:

تحذف كان وحدها مع بقاء اسمها وخبرها بعد أنْ المصدريّة، ويُعَوَّضُ عنها بـ (ما) الزائدة، نحو: أمَّا أنت برًّا فاقتربْ، والأصل: أنْ كنتَ برًّا فاقتربْ، فحُذفت كان، وأصبح اسمها الضمير المتصل (التاء) منفصلاً (أنت) فصارت الجملة: أن أنت برًّا، ثم أُتِي بـ (ما) عوضا عن (كان) فصارت: أنْ ما أنت برًّا، ثم أدغمت نون (أنْ) في الميم، فصار: أمَّا أنت برًّا[1].

حذفُ نونِ يكونُ المجزومةِ:

حكم حذف نون لم يكن:

– حَذْف نون يكون المجزومة جائز لا واجب، فيجوز: لم يَكُنْ، ويجوز: لم يَكُ. وأما التغييرات الصرفية، فإن أصل الفعل قبل الجزم، هو (يكونُ) فَحَذَفَ الجازمُ الضمة التي على النون، فصار اللفظ (لم يكونْ) فالتقى ساكنان، الواو والنون، فحُذِفت الواو للتخلّص من التقاء الساكنين، فصار اللفظ (لم يكُنْ). والقياس يقتضي أنْ لا يُحذف منه بعد ذلك شيء آخر، لكنهم حذفوا نون (لم يكنْ) تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فقالوا: لم يَكُ.

المواضع التي لا تحذف فيها نون لم يكن: لا تحذف نون لم يكن في الموضعين الآتيين:

1–لا تحذف عند ملاقاة ساكن؛ فلا تَقُلْ: لم يكُ الرجلُ قائمًا، والأصل: لم يكُنِ الرجلُ قائماً. وهذا هو مذهب سيبويه. وأجاز الحذف في هذه المسألة يونس بن حَبِيب، وقد قُرِئ شُذوذًا: " لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا ".

---

[1] ينظر: محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 567، 548، 549.

وقد وردت عدة أبيات تشهد لما ذهب إليه يونس بن حَبِيب، منها قول الشاعر:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أنْ هَاجَهُ رَسْمُ دارٍ قَدْ تَعَفَّى بالسَّرَرْ

2-لا تحذف باتِّفاق عند ملاقاة مُتحرك، إذا كان المتحرِّك ضميرًا متصلاً، كما في قوله ε لعُمر رضي الله عنه في ابن صَيَّاد: "إنْ يَكُنْهُ فلنْ تُسَلَّطَ عليه، وَإلاَّ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ في قَتْلِهِ"، ولا يجوز: إن يَكُهُ، وإلاَّ يَكُهُ.

أمَّا إذا كان المتحرِّك ضميرًا منفصلاً، أو اسماً ظاهرًا فيجوز الحذف، والإثبات، نحو: شخص قادمٌ وأظنُّه صديقي فإن يكنْ إيَّاه سَعِدْتُ، وإن لم يكنْ إياه أسِفْتُ، ونحو: لم يكنْ زَيْدٌ قائماً، ويجوز الحذف؛ فتقول: إنْ يكُ إياه، وإن لم يكُ إياه، ولم يكُ زيدٌ قائمًا.

حذف نون لم يكن ليس خاصٌّ بكان الناقصة:

لا فرق في هذا الحذف بين كان الناقصة، والتَّامّة، وقد قُرِئ قوله تعالى: **((وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا)) [النساء: 40]** برفع (حَسَنةٌ) على اعتبار كان تامّة، وكما في قولك: اعْتَدَلَ الْجَوُّ فلم يكُ بَرْدٌ ولا حَرٌّ. في هذا المثال وردت كان تامّة، وقد حُذفت نونها جوازًا، ويجوز إثباتها؛ لأن ما بعدها متحرك.

الخاتمة:

من خلال ما قد سبق يمكن القول أنّ النّحو العربي يهدف بقواعده إلى فهم اللغة العربية فهما صحيحا، وهذا ما يمكن ملاحظته بعد النّظر في هذه المحاضرات، والتي تمّ من خلالها التّركيز على أسس الدّرس النّحوي بدءا بالكلام وما يتألّف منه، ثمّ بعد ذلك درس الإعراب والبناء وهو أهمّ درس من دروس النحو، وبعده المعربات

بالحروف، ثمّ المعارف، وكلّها دروس تسهم في فهم الدّرس النّحوي، وفهم قواعده فهما صحيحا، فمن خلال فهم هذه الدّروس يمكن التّطلّع إلى فهم ما تبقّى من قواعده.

قائمة المصادر والمراجع:

* ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث –القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ج1، ط20، 1980م.

* أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي ابو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط01، 1993م.

* أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، د ط، د ت.

* الحريري القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، ملحة الإعراب، دار السلام، القاهرة– مصر، ط 01، 2005م.

* أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي ابو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط01، 1993م.

* جلال الدين السيوطي عبد الرحمان بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، د. ط، د ت.

* شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 01، 2004م.

* ابن السرّاج: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النّحوي، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1996.

* ابن جنّي: أبو الفتح عثمان بن جنّي، اللّمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، د ط، د ت، ص 10.

* ابن عقيل بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، د ط، 1982م.

* ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: هادي حسن حمّودي، ج 01 ص 36.

* ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد.

* ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، د ت.

* أحمد إسكندر، كيف تتقن النّحو، دار الشافعي للنشر والتوزيع، ط 01، 2023م، ص 38.

* أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، د ط، د ت.

* حسن محمد نور، الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال.

* عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، د ط، د ت.

* محمّد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، ط 02، 1997م.

* محمّد بن صالح العثيمين، شرح ألفية بن مالك، مكتبة الرّشد، المملكة العربيّة السعودية، الرياض، ط01، 1434هـ.

* محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، د ط.

* محمد علي السَّراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر–دمشق، ط 01، 1983م.

* مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى، دليل الطالبين لكلام النحويين، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت ،2009 م.

* مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية، صيد–بيروت، ط 28، 1993م.

* المكودي عبد الرحمن بن على بن صالح، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنّحو، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، د ط، 2005م.

* نديم حسين دعكور، القواعد التّطبيقية في اللغة العربيّة، مؤسّسة بحسون للنّشر والتّوزيع، بيروت–لبنان، ط 02، 1998م.

* هادي نهر، النّحو التطبيقي وفقا لمقررات النّحو العربي في المعاهد والجامعات العربية، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، جدارا للكتاب العالمي، عمّان الأردن، ط 01، 2008م.

فهرس الموضوعات:

مقدمة: 04

وحدة الكلام وما يتألّف منه: 06

المحاضرة الأولى الكلام والكلم والكلمة والقول: 06

الكلام: 06

تعريف اللفظ: 06

الكَلِم: 07

تعريف الكلمة: 08

أقسام الكلمة: 08

تعريف القول: 09

اسم الجنس: 09

أنواع اسم الجنس..... 09

علامات الاسم والفعل والحرف: 10

علاماتُ الاسمِ: 10

علامات الفعل: 11

علاماتُ الحرفِ: 12

وحدة الاعراب والبناء والمعرب والمبني: 15

المحاضرة الثالثة الإعراب والبناء: 15

عِلَّة بناء الاسم: 17

المحاضرة الرابعة المعربُ مِنَ الأسماءِ والأفعال: 19

المعربُ والمبنيُّ من الأفعالِ: 21

بناءُ الحروفِ، وعلاماتُ البناءِ: 24

أنواعُ الإعرابِ، وعلاماتُه الأصليةُ: 25

1-العلامات الأصلية: 26

2-العلامات الفرعية: 26

وِحدة الإعراب بالحروف: 27

المحاضرة الخامسة: الأسماءُ الخمسة: 27

المحاضرة السادسة: الْمُثَنَّى وعلامات إعرابه: 29

المحاضرة السابعة: جمعُ المذكرِ السَّالمِ: 32

المحاضرة الثامنة: جمع المؤنث السالم: 35

المحاضرة التاسعة: الممنوعُ مِنَ الصَّرْفِ وعلامات إعرابه: 36

المحاضرة العاشرة: المعرب بالعلامات الفرعية من الأفعال: 38

الأفعال الخمسةُ: 38

المضارع المعتل الآخر: 39

وِحدة النَّكِرَةُ والْمَعْرِفَةُ: 39

النكرة والمعرفة: 37

أقسام المعرفة: 38

المحاضرة الحادية عشر: الضَّمِيرُ: 41

المحاضرة الثانية عشر: العَلَمُ: 45

المحاضرة الثالثة عشر: اسمُ الإشَارَةِ: 50

المحاضرة الرابعة عشر: الْمَوْصُولُ: 52

المحاضرة الخامسة عشر الْمُعَرَّفُ بأَدَاةِ التَّعريفِ (أل): 57

أقسام أخرى للمعرفة: 59

وحدة مرفوعات الأسماء: 60

المحاضرة السادسة عشر: المبتدأ والخبر: 60

المحاضرة السابعة عشر: عامل الرفع في المبتدأ والخبر.....65

المحاضرة الثامنة عشر: كان وأخواتها: 82

الخاتمة: 96

قائمة المصادر والمراجع: 97

فهرس الموضوعات: 100